

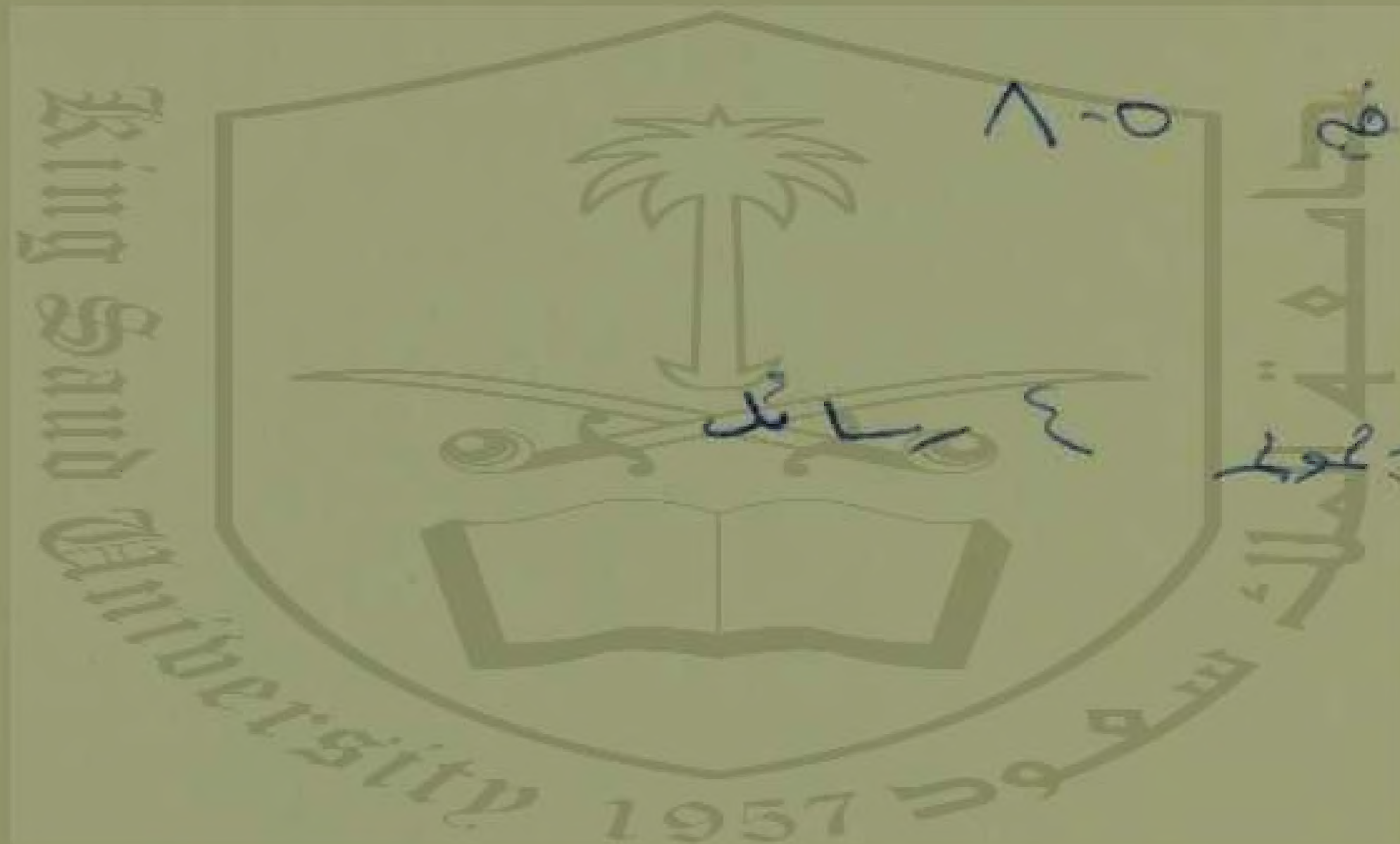
محمد بن عبد الله  
١ - رسالة في الهمز  
٢ - السكينة  
٣ - منقوشة على سواد الجمل  
٤ - العقد الفريد لبيسان  
من جواز التقليد

٨٠٥

Copyright © King Saud University

٨٤  
٢٨٠٥





Copyright © King Saud University



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **مجموع فيه ٤ كتب** الرقم **٨٠٥**

اسم المؤلف

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **٢٨** القياس **١٥٤٨**

ملاحظات **٨٤**

**٢٨٠٥**

لاسل البازي

هو الزمان فلا تلقأ بالرب سلة المنة فغاية الحب  
واصبر على اصاب النور في فانها طوت في نص الحقت  
والدهر من طعة زال حمتنا بالتائب ذوى العلياء والرتب  
بفسهم كذا في الصبا اذ علوا ومن يعنى اهل الجمل بالذنب  
فليس غلاصة لنقد في من حرفة المفسر العقل والادب  
يا دهر مهلا بعد صبري خرضا بادهر كلف فذاوت سهاكتا  
عذرتك لا ارفع مستغل حريش جود الا غريزتي نب  
اوقف ما انت قاصد لما اذا احلى من كمد على من الضرب  
يا باخلين رد العرش فذة اهل رجم فوا اذا ان باللب  
وعبر حلت الغنى المرح اذا ما انها اطرن من اهل الحب  
وغرة قد ففت بالبعد يا سفي  
عن غنية فريهم من اقرب القرب

لا تفتن من مساوي الناس واستروا فيكف الله سراج مساويها  
واذكر الحسن ما فيه اذا ذكروا ولا تعبد احد منهم بما فيكم  
اذ شئت ان تحيى سليمان الاذي ونيل موفور وعرضك صبي  
لسانك لا تذكره عولة اخرى فكلك عودا ولسانك السن  
وعينك ان ابدا البكر عاينا نعضها وقل يا عيني للناس عيني  
وعين عروفي وسالحي اعني وفارقا ولكن التي اهل حسن



ف ٤٢٧  
٥٩٨١١٩







وقد يستدل بانه السواك لرفع الاذى والمسجد ليس محل الدلالة **واقفاً ترجيح**  
 فلا شك ان اجتماع الاحكام هو اقول فقهاؤها اذا احتجاج بالنصوص  
 هو من حيث الاجتماع وقد عرفت اقول الفقهاء وتأكد دلالتها على المطلوب  
 اي الاستدلال عند الصلوة ولا يخفى ان فقاية النافين ليس بتلك الرتبة  
 في النقابة ولا في تأكد الدلالة ولو سلم فادلة المسئلة المثبتة بنصوص  
 قطعية وادلة النافين اراء عقلية وقد قرر في محله ان الرائي في مقابلة  
 النص ليس بجائز وقرر ايضا ان المسند الكتاب معروف في جميع المسند  
 الا غير معروف وان لا يعارض بقران كتاب بل لا يقول كل كتاب معتبر  
 لم يوافق الكوا والقياس اذ قد يوجد في كتاب معتبر سوء وخطا كصاحب  
 الهداية مع الاجماع على وثاقته قد خطو ثمانية مواضع عديدة ولا شك ان  
 الكتب التي اجمع بقولها النافين ليس في مرتبة كتب المثبتة في الوثاقفة و  
 الشهرة والكتابة اذ التشريح ليس معروف وكلام الجفر متضمن للاعتناء  
 مسئلة الخصم او متعارض ومنه قطا كلام ابن الهمام بعد تسليم صحة  
 النقل اذ صاحب الجلاء ليس بمثبت هذا الناقل في فهم ما لا أخذ فانهم  
 وايضا قرأ القول الذي يشهد القياس بترجيح على ما ليس كذلك وحكمة  
 مشروعية السواك تطهير الفم ودفع الاذى وازالة الرائحة الكريهة  
 كما نقل عن الفتاوى البزدوية لانه المصلحة بناجي ربه وخصا في الملائكة  
 كافي الفيض وفيه ايضا عن ابن رفيف العبد حكمة تدب السواك عند القيام  
 الى الصلوة كونها حالة تقرب الى الله تعالى وعنه شرح الاحكام حكمة  
 انه يقطع البلغم ويزيد الفصاحة وتقطع البلغم من سبيل القراءة انتهى  
 فاذا كان قياس ذلك فالموافق له هو الاستدلال عند القيام لاعدمة  
**شأن** ان تنزه لانا الفكر بالدلالة فلا شك ان ادلة المثبتة بنصوص  
 قطعية اذا الباء في الاحاديث المذكورة كما اشير خاص في الاصلان

تدفع الفلوس في سنة

شبهوا بالنظر

انما لا يقدر صاحب الضمان

كما هو كلام النافين

وكذا امع في المقارنة وكذا اعند في الحاضرة ودلالة الخاص قطعية فلا ينزل  
 بالظن فضلا عن الشك وقد قرر ان لا يعارض ظواهر النصوص بصار  
 قطعي وما ذكره النافين ليس بصار قطعي غاية الظن فلا يفيد وقرر ايضا  
 انه لا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة وقد عرفت امكانها ولا شك  
 ايضا ان ادلة النافين اعتبارا عقلية على مقدمتها كلها قابلة للمنع اما  
 قوله بجمع الفم فلا شك في ندرته والعبرة للقالب الشائع لا للتادر كما نقل  
 عن النفاية وانك قد سمعت الاصل والقياس في السواك ولو سلم كونه ادلة  
 القاع ظاهر ان النفي في جميع الاصل اذ هو اصل عند تعارضها وقد اجيب عنه  
 باستعمال الفرق على نقس الامتنان والاكسلا دون الله عند ذلك الحوز  
 على انه ينكر الاصل الكلي بالعوارض الجزئية فيجوز عدم الاحتجاج لمن يبتلى  
 بهذا الخوف قال الزيلعي لا تنكر تغير الاحكام بتغير الزمان فعند وقت مظنة  
 لجملة لا ياتيه واما قوله لانه لم يروى في هذه الحديث الاول مع ما نقل  
 في شرحه عن ابن شامه وايضا عن العراقي بن النوى وقد اجيب عنه في السنة  
 القولية مستقلة في الدلالة بلا احتياج الى انضمام القولية بل هي  
 اقوى وايضا يجزى في اكثر الاحكام الجمعة التي ورد في بعضها كسنة قولية  
 ولم يفعله اصل الله عليه وسلم كما قيل في قراءة آية الكرسي اربار المكتوبين  
 وبه يفهم قوله ويجمل قوله عليه الصلاة والسلام تح واذا قوله ويؤيده  
 رواية عند كل وضوء على ذلك في قبيل حمل المطلق على المقيد مع امكان  
 العمل به لانه في قبيل اتحاد الحكم والحادث مع دخول الاطلاق والتقييد على الحكم  
 على ما قيل لكنه لا يخفى ما فيه من الحق اذ ارتكاب جراحهما على الاطلاق  
 يتصور اذ اعذر العمل بهما معا وقد عرفت الامكان بل الوقوع على ان عكسه  
 ليس هو محله وقد جمع بين هذين الحديثين في الفيض القدسي حيث قال  
 والجمع بينهما بان يتسوك عند الوضوء وعند الصلوة بزيادة في النظافة

الكفاية

المراد من الجواب

المراد من الجواب

ان الظاهر والاصح  
 في جمل القلوب وكذا في سائر مقام

في جمل القلوب وكذا في سائر مقام

في جمل القلوب وكذا في سائر مقام

في جمل القلوب وكذا في سائر مقام



المقصود بهم من البعض التوفيق انه سنة الوضوء الا اذا انفسه للصلاة  
وقد سبق الى طائفة اذ المرات في الوضوء او ان لكنه طال عمده فغير الغم  
اولم يطل لكنه تغير نحو كل ذي الترواح الكربة فبندب للصلاة والله اعلم  
واقا قوله ولا يفوت له فاذا ثبت سنة بما ذكره فبندب غسل السواك  
اما فحصة بالوضوء بقية او لا استعمال الماء او يجوز لا يؤخره العقيب  
الصلاة فلا ذلك في قبيل تعارض الا شرع فلا بد من الجمع بينهما بنحو ذكر  
امكنه وبه نحل ما نقل عنه جامع الرموز على ذلك قد سمعت ما نقل عنه اولاً في الباب  
واقا ما نقله في البحر فقد سمعت جوابه بل نفي اعترافه بالمسئلة غايته انما  
على صاحب المذهب بالتشاف فافهم وقوله لا للصلاة بعد تسليم كونه من  
المنقول يجوز لا يكون مراد ههنا ما يكون مستحباً للوضوء ليس من ما يكون  
مستحباً للوضوء ليس من ما يكون مستحباً للصلاة بل هما مستحبان  
مستقلان واقا ما نقله عن ابن الهمام فقد عرفت على انه يمكن ان يكون قوله  
المراد بما ذكرنا من مصر وفاق على بحث مخصوص او مقام مخصوص لا على  
الاطلاق توفيقاً بين كلاميه واقا كونه دفع الاذي لم فليس بمعلوم بل  
انه من قبيل التطهير وكوئله فعدم محلية المسجد لذلك على الاطلاق  
مم يعني ان اريد من الاذي ما يكون ممنوعاً عن المسجد فالمقدمة الاولى محتمة  
ولا المطلق فالثانية منه على ان الكلام في مطلق الصلاة لا الصلاة التي  
في المسجد فلا تقرب **بقي** لا يهتد في قبيل تعارض الكراية مع الذب فلا اصل  
ترجيح الكراية فينبغي لا يرجح جانب الكراية قلنا نعم لكنه بعارضة  
اصلاً وهو ترجيح المثبت على النافي على ذلك انما ينصور على فرض  
تدوى الطرفين وقد عرفت قوة طرف المثبت من قوة قائليه وقوة  
دلالة اقوالهم ووثاقه اكثرهم ولا يخفى ايضا ان النصوص المذكورة وان كانت  
احاداً لا الفاظ لكنه لا شك في كونها مشهورة المعاني وانما الشك في كونها

لأنه في القصة المتقدمة  
الاستحباب

أي بها السلام

اصلاً في باب

متواتر



متواتر المعنى وقد قال الفيض عن السيوطي في حديث بن خالو له الجهني متواتر وهو ما سبق في حديث  
وقد سمعت ما يصلح اجاعا سكتاً ايضاً **تفريع** اللأخ مما تقدم السؤال  
سنة في سنة في الوضوء ونبدب في الصلاة مطلقاً او مؤكراً او امكنة في الوضوء  
او نبدب في الصلاة ان لم يأت في الوضوء وقد يخبر انه نبدب في الصلاة مطلقاً  
فلا ان طال مدة الوضوء او تغير رائحة الفم بشئ ما يكون مصاحبة  
الملكن بل مناجاة الرب نعم طيب والله تعالى اعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب ثم من قلم اول

جايه محمد الخادمي جعله الله تعالى

سنة نبوية في اول الزايعي

عليه الصلاة

والسلام

اولاد آخر

تتمتع

ع

ع

**تاريخ** ١١٩٦

واحد النامى بالايام عبد خفيف الحال مكنه القفار  
له في البين خط من ضلته ومن صوم اذ اطلع النهار  
وفوت الغنى كفافاً وكما له على ذاك اصطبار  
وقية وبه قوله اليه الاصاب لا يشار  
فذلك قبحاً من كل شئ  
ولم يحسبه يوم العتار

قال سراب الوراق لابي

بنى اقتدا بالكتب العزيزة فزدت سروراً وزاد استهاجا

وما قال ما في في عمرة كثر ابا وكذا سراجا

قال امير وكثر اخذكم بحسب قديكم الاله قال النودى في الابه وليس على المذهب الصبي وهو انما القوي يؤخذ بها  
اذ استقرت واقا قوله مع ان الله تجاوز عن عبادي ما يشاء نفسه ما لم يحكم به او تعلم من غير ما اذ لم تستقر  
يل ما كيف اي كرم المقدار متى عن المكان من عن النقص

عن الجود عنه المهيمة على الحال تفسير كرم المقدار متى عن المكان من عن النقص



سید احمد علی خاں

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

1

Copyright © Kin

Copyright © King Saud University



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم **الحمد لله رب العالمين** وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وبعد فيقول الفقير  
الى رحمة ربه عبد القادر ابن علي السخاوي الشافعي عالمهما الله  
بلطفه الخفي في الدنيا والاخرة هذا المختصر في علم الحساب سهل  
للمبتدي نافع ان شاء الله تعالى رتبته على مقدمة واحد عشر  
بابا وخاتمة فالمقدمة في صفات الاحرف الهندية وهي تسعة اشكال  
هكذا **١٨٧٥٤٣٢١** وهي المستعملة عند ناغا لبا وهكذا  
**١٢٣٤٥٦٧٨٩٠** وهي قليلة الاستعمال فاولها صورة الواحد  
وثانيها صورة الاثنين وثالثها صورة الثلاث وهكذا الى  
او كان معك عشرة **١٠** التسعة فان كان معك عشرة فانزل صفرا وبعد الواحد هكذا **١٠**  
فانزل الصفر وبعد الاثنين هكذا **٢٠** او كان معك ثلاثون فانزل الصفر وبعد الثلاث هكذا **٣٠**  
وما بعد ذلك من نوعه يقاس عليه وان كان معك احد عشر فانزل  
هكذا **١١** وان كان معك اثني عشر فانزل هكذا **١٢** وان كان معك  
ثلاثة عشر فانزل هكذا **١٣** وان كان معك احاد وعشرات ومئات  
كما يتبين واحد وعشرين فانزل في المنزلة الاولى واحدا والعشرين  
في الثانية والمئات في الثالثة هكذا **٢٢١** فان قيل لك انزل  
ستمائة واربعه وخمسين فانزل هكذا **٦٥٤** او قيل لك انزل  
عشرين ومايتين فانزل هكذا **٢٠١** او سبعة وثلاثمائة فانزل  
هكذا **٧٠١** او قيل لك انزل الفين ومائة وخمسة وعشرين فانزل  
هكذا **٢٠١٥٢٤** **الباب الاول** في الجمع وهو ضم عدد الى عدد  
ليلفظ

ليلفظ بهما في لفظ واحد وهو ثلاثة اقسام الاول ان يرتفع من المجموعين  
احاد فقط كثلاثة الالف وثلاثمائة واثنين وعشرين الى اربعة الالف  
ومايتين واحد وعشرين فانزل هكذا **٢٢١** ثم اجمع الاثنين الى  
الواحد يجتمع ثلاثة صفها **٣٠٠** على الخط ثم اجمع الاثنين  
الي الاثنين يجتمع **٢٢٠** اربعة صفها على الخط ثم الثلاثة  
الي الاثنين يجتمع خمسة اثنتا فوق الخط ثم الثلاثة الي الاربعة  
يجتمع سبعة صفها على الخط يكن سبعة الالف وخمسمائة وثلاثة  
واربعين هكذا **٢٢٤٣** الثاني ان يرتفع منهما عشرات فقط  
مثاله اجمع لنا الف وخمسمائة وثلاثة وثلاثين الي ثمانية الالف واربع مائة  
وسبعة وستين فانزل هكذا **١٠٠٠٠** ثم اجمع الثلاثة الي السبعة  
يكن عشرات فاثبت صفرا وانزل **١٠٠٠٠** بال عشرة بصورة الواحد  
تحت الثانية واجمع الي ما فيها يكن عشرة فاثبت فوقها صفرا  
والعشر بصورة الواحد تحت الثالثة واجمع الي ما فيها يجتمع عشرة  
فاثبت صفرا وانزل بالمسرة ايض تحت الرابعة واجمع الي ما فيها  
يجتمع عشرة فاثبت صفرا والعشر بعدها على الخط يكون الجواب عشرة  
الاف هكذا **١٠٠٠٠** الثالث ان يرتفع منهما احاد وعشرات  
ومثال من ذلك اذا قيل لك اجمع خمسة الالف وستمائة وثمانية  
وسبعين الي سبعة الالف وثمان مائة وسبعة وستين فانزل  
هكذا **٥٦٨٧** ثم اجمع الثمانية الي السبعة  
**١١١١** يكن خمسة عشر فاثبت

**٢٨٤٣**  
**٣٢٢٢**  
**٢٤٢٢**

او كان معك عشرة  
فانزل الصفر وبعد  
الاثنين هكذا **٢٠**

Copyrighted material



الخمسة وانزل بالعشرة بصورة الواحد تحت الثانية واجمعه الي  
 ما فيها يكن اربعة عشر فثبت الاربعة على راسها والعشرة  
 تحت الثالثة بصورة الواحد واجمعه لما فيها يكن خمسة عشر  
 فثبت الخمسة فوقها كذلك والعشرة بصورة الواحد  
 واجمعه لما فيها يحصل ثلثة عشر ضع الثلثة على الخط  
 والعشرة بعد ما يكن الجواب **ب** ثلثة عشر الفا  
 وخمماية وخمسة واربعين هكذا **هـ ع هـ س ا**  
 وامتحان صحة الجمع ان تطرح احد المجموعين من الجواب  
 يبقى الاخر **الباب الثاني** في الطرح وهو اسقاط عدد  
 من عدد ليعرف الباقي بعد اسقاط الاقل من الاكثر وطريقه  
 ان تضع المطروح منه في سطرو تحته المطروح وتمد فوقها  
 خطا ليميز وتطرح كل منزلة من نظيرتها وتضع الباقي على الخط  
 فاكان فهو المطلوب هذا اذا كان المطروح اقل من المطروح  
 منه مثال ما اذا قيل لك اطرح مائتين وستة وسبعين من  
 خمماية وسبعة وتسعين فانزل هكذا **ا ب ج د هـ** ثم اطرح الستة  
 من السبعة يبقى واحد اثنى عشر فوقها على الخط واطرح السبعة  
 من التسعة يبقى ثلاثة ضعها على الخط يكن الباقي ثلثة خمماية  
 واحد وعشرين هكذا **س ا ب ج د هـ** وان كان ما في  
 المطروح منه اقل من المطروح فرد على ما في العليا عشرة  
 واطرح من المجموعين وضع الباقي على الخط وانزل

بالعشرة

٥٠  
 ٧  
 ٢  
 ١

بالعشرة بصورة الواحد تحت الثانية واجمعه مع المطروح واطرح  
 المجموع من المطروح منه وضع الباقي على راسه وهكذا فما كان  
 فهو المطلوب ومثال من ذلك اذا قيل لك اطرح اربعماية وخمسة وستين  
 من ستمماية واربعة فانزلها هكذا ثم اطرح الخمسة من اربعة عشر  
 يبقى تسعة ضعها على الخط وانزل **ا ب ج د هـ** بالعشرة تحت الثانية  
 واجمعه الي الستة يكن سبعة اطرحها **ا ب ج د هـ** من العشرة يبقى ثلاثة  
 ضعها على الخط وانزل بالعشرة تحت الثانية واجمعه مع المطروح وهو  
 الاربعة يكن خمسة اطرحها من الستة يبقى واحد وضعه على راسها  
 يكن الباقي مائة وتسعة وثلاثين هكذا **ا ب ج د هـ** وهو المطلوب وامتحان  
 صحة الطرح ان تجمع المطروح الي الجواب يبقى المطروح منه **الباب**  
**الثالث** في الضرب وهو استخراج عدد مجهول من معلومين وهو  
 انواع فمنها ضرب الجبر النائم وهو ان تضع المضروب في سطر  
 وتحت المضروب فيه وتكتب اخر منزلة من المضروب فوق اول منزلة  
 من المضروب فيه ثم تمد فوقها خطا ليميز الجواب ثم اضرب اخر  
 منزلة من المضروب في اخر منزلة من المضروب فيسوا ثبت خارجها  
 على راسها ان كان من منزلة واحدة والا فثبت اوله على راسها  
 وثانية بعد ما ثم اضربها في باقي منازل السطر الاسفل وافعل  
 فيها كما فعلت في الاولى ثم انقل السطر الاسفل تحت المنزلة التي  
 قبلها وافعل فيها كما تقدم وهكذا الي اول السطر فاكان فهو  
 المطلوب ومتى ضربت في صفر فثبت صفر او نقلت تحت صفر



فثبت صفرا ومثال من ذلك اذا قيل لك اضرب اربعة وعشرين  
 في خمسة وعشرين فضعها هكذا **١٠٠** ثم اضرب الاثنين  
 في الاثنين يحصل صفرا **١٠٠** على راسها ثم اضرب الاثنين  
 في الخمسة يحصل عشرة ضع على راس الخمسة صفرا والعشرة بصورة الواحد  
 بعد هاتم انقل تحت الاربعة واضربها في الاثنين واثبت الخارج  
 فوقها على الخط كذلك واضربها في الخمسة واثبت فوقها صفرا  
 والعشرين بصورة الاثنين بعد هاتم الجواب ستاية هكذا اول  
 قيل اضرب ثلاثة ومايتين في خمسة وثلاثمائة فضعها هكذا  
 واثبت فوقها صفرا **١٠٠** ثم في الخمسة يحصل عشرة فثبت  
 صفرا والعشرة بعد هاتم انقل تحت الصفرة  
 واثبت فوق صفرا ثم انقل تحت الثلاثة واضربها في السطر الاسفل  
 واثبت الخارج كما تقدم واجمع الحاصل ليكون المطلوب احدا وثمانين  
 الفا وتسعمائة وخمسة عشر هكذا **١٠٠** ومتي ضربت عددا هو في  
 اربعة اعشار عددا كذلك فاضربها مجردين عن الاصفار كما مر ومثال من ذلك  
 اذا قيل اضرب خمسين في ثلثمائة وعشرين فجرد هاتم عن الاصفار  
 ترجع الصورة الى ضرب خمسة في اثنين وثلاثين كما مر يحصل  
 مائة وستون اكسها الصفرين المجردين يكن الخارج ستة عشر  
 الفا هكذا **١٠٠** وقيل لك اضرب مائتين وعشرين في خمسة

وسبعين

**١٠٠**  
**١٠٠**  
**١٠٠**  
**١٠٠**  
**١٠٠**

وسبعين فاضربها كما تقدم يكن الخارج ست عشرة الفا وخمسمائة  
 هكذا **١٠٠** وامتحان صحة بان تقسم حاصل الضرب على احد  
 المضروبين فان خرج المضروب الاخر صحيح العمل والافلا **الباب**  
**الرابع** في القسمة وهي معرفة ما يخص الواحد من خواصها  
 ان نسبت الواحد الى خارج القسمة كنسبة المقسوم عليه الى  
 المقسوم وطريقة ان تضع المقسوم في سطر وتضع المقسوم  
 عليه تحت اخر منزلة من المقسوم ان كان مثلهما او اقل منها والا  
 فتضعها تحت التي قبلها ثم تطلب عددا اذا ضربته في المقسوم  
 عليه يفتق ما على راسه او يبقى منه بقية اقل من المقسوم عليه  
 ثم تقهقره منزلة ثم تطلب عددا تضربه فيه لينفي حاصله ما على  
 راسه او يبقى منه اقل من المقسوم عليه ثم تقهقره تحت التي قبلها  
 وهكذا الى اول السطر ومتي نقلت تحت صفرا وتحت عددا اقل  
 من المقسوم عليه فانزل صفرا ومثال ذلك اذا قيل اقسمة تسعمائة  
 وست وثلاثين على تسعة فانزلها هكذا **١٠٠**  
 ثم اضرب عدد انضرب تحت التسعة ثم انقل التسعة  
 تحت الثلاثة وانزل بصفر ثم انقل تحت الستة فوقها  
 ستة وثلاثين فاطلب عددا اذا ضربته في المقسوم عليه يساوي  
 حاصله ما على راسه يكن اربعة واضرب في التسعة يكن الخارج  
 بالقسمة مائة واربعة هكذا **١٠٠** هذا اذا كان المقسوم عليه  
 منزلة واحدة فان كان المقسوم من منزلتين كما لو قيل اقسمة  
 الفين وستين واربعين على اربعة وعشرين فانزلها هكذا **٢٦٤**

ثم تطلب عدد انضرب به  
 في التسعة لينفي به ما على  
 راسها يكن واحدا



ثم ان الاربعه والعشرين مركبة من ثلاثة وثمانية ففصلها في  
السطر هكذا **٣١** مقدم ما الثمانية على الثلاثة واقسم على  
الثلاثة ثم ان الثمانية يخرج مائة وعشره وهو الجواب وامتحان  
صحة القسمة ان تضرب خارج القسمة في المقسوم عليه يعود  
المقسوم **الباب الخامس** في معرفة حل الاعداد والعل في  
ان كان العدد المطلوب اوله ااصغار فله النصف والخم  
والعشر والا فان كان زروجا فاطرحه بالتسعة فان انطرح فله  
النصف والثلث والسادس والتسع كالسنة والتسعين فله ما  
عد التسعة من الكسور الاربعه فان لم ينطرح بها ولم يبق منه  
ثلاثة ولا ستة فاطرحه بالثمانية فان انطرح فله مع النصف  
الربع والثلث وان بقي بطرحها اربعة فاطرحه بالسبعة فان  
انطرح بها فله مع النصف السبع كالثمانية والتسعين وان لم  
ينطرح فليس له من الكسور المنطقة سوى النصف ونصفه اصم  
كالسنة والاربعين وان كان فردا فاطرحه بالتسعة فان انطرح  
فله التسع والثلث كالثلاثة والستين وان لم ينطرح وبقى منه  
ثلاثة او ستة فله الثلث وان لم ينطرح ولم يبق منه ثلاثة  
ولا ستة فاطرحه بالسبعة فان انطرح فله السبع وان لم ينطرح  
فهو اصم فاطلبه في الاعداد الصم الا وابل المتماثلة من احد  
عشر وثلاثة عشر على الولا ولمعرفة الاعداد الصم بد ولا يقال  
له الغريال فراجع في الكتب المطولة في هذا الفن **الباب السادس**  
في التسمية وهي قسمة عدد على اكثر منه وطريق ان تحل العدد المسمي

مثال في الثلث

$$\begin{array}{r} 2640 \\ 3 \overline{) 2640} \\ 880 \\ 880 \\ \hline 110 \end{array}$$

مثال في السدس والرابع

$$\begin{array}{r} 2640 \\ 6 \overline{) 2640} \\ 440 \\ 440 \\ \hline 110 \end{array}$$

منه الى اضلاعه التي تتركب منها بان تقسم على مخرج ما يظهر له من  
الكسور وتقسيم خارج ذلك الى ان تصير اضلاعه بحيث تسهل  
التسمية منها ومثال من ذلك اذ اقل لك سم واحد من اثنا عشر  
وسبعين فحل الاثنان وسبعين الى ثمانية وتسعة ثم سم الواحد  
من الثمانية يكن ثمانية والتسعة يكن تسعا واضف احد الاسمين  
الى اخرين ثمن تسع فان كان المسمى اربعة فسمها من الثمانية تكن  
نصف او سم الواحد من التسعة يكن تسعا ثم اضف احد الاسمين  
الى اخرين يكن نصف تسع او كان المسمى ثمانية فاسقطها وسم الواحد  
من التسعة يكن تسعا وصر على الثمانية وان كان تسعة فقل  
ثمنا او كان ستة عشر فاقسمه على الثمانية يخرج اثنان سهمها  
من التسعة يكن تسعين او كان عشرة فاقسم على الثمانية ان شئت  
يخرج واحد ويبقى اثنان فسم الواحد من التسعة يكن تسعا وسم  
الاثنان الباقيين من الثمانية يكن تسعا ثم اضف احد الاسمين  
الى الاخرين الخانح تسعا وربع تسع **الباب السابع في الكسور**  
وفي مقدمة واربع ابواب وخاتمة فالمقدمة في اسما الكسور وهي  
عشرة اسما النصف وصورته على اثنين هكذا **ا** والثلث  
هكذا **ب** والربع هكذا **ج** والخمى هكذا **د** والسادس هكذا **هـ**  
والسبع هكذا **و** والثلث هكذا **ز** والتسع هكذا **ح** والعشر  
هكذا **ط** والجزء من احد عشر هكذا **ي** والجزء من الثلاثة عشر  
هكذا **ك** والكسرة اقسام مفرد ومبعض ومشتب ومختلف  
ومستثنى فالمفرد ما كان على مقام واحد وبسطه ما على امامه سوا



كان واحدا كما تقدم او اكثر كثلاثة اخماس وهو **هكذا**  $\frac{3}{5}$   
 واربعه اسباع **هكذا**  $\frac{4}{5}$  وخمسة اجزاء من تسعة عشر فضعه  
**هكذا**  $\frac{5}{9}$  والمبعض والنسبة فيه الى الامام الاخير كضرب  
 ثلثي ثلاثة ارباع فضعه **هكذا**  $\frac{3}{4}$  وبسطه بضرب  
 ما على الائمة بعضه في بعض في المثال المذكور اضرب الواحد  
 في الاثنين والماضي في الثلاث فيكون ستة وهو البسط  
 المطلوب واما المنتسب ويكون النسبة فيه الى الامام الاول  
 ومثال من ذلك اذا قيل لك خمسة اتساع وثلاثة ارباع  
 التسع وثلث ربع التسع فانزل **هكذا**  $\frac{5}{9}$  وبسطه بضرب  
 ما على اول امام في الامام الذي يليه واحمل ما على راسه عليه  
 واضرب المجتمع في الامام الثالث ويجمع الحاصل الى بسطه  
 وهكذا في المثال السابق في المثال السابق اضرب الخمسة  
 في الاربعه واحمل على الحاصل الثلاثة واضرب المجتمع وهو  
 ثلاثة وعشرون في الثلاثة يحصل تسعة وستون احمل عليه  
 الواحد يحصل سبعون وهو البسط المطلوب **هكذا**  $\frac{70}{1}$  واما  
**المختلف** ومثال منه اذا قيل لك خمسة اتساع وثلاثة ارباع  
 فانزل **هكذا**  $\frac{5}{9}$  وبسطه بضرب ما على كل امام من ائمة  
 غيره وتجمع الحاصل بين المطلوب في المثال المذكور اضرب  
 الخمسة في الاربعه والثلاثة في التسعة واجمع الحاصلين يكن  
 البسط سبعة واربعون **هكذا**  $\frac{56}{1}$  واما **المستثنى** فان كان  
 منقطعا وهوان يكون الاستثناء من الواحد كثلثين ونصف

ثلاث

ثلث الاتسعا ونصف التسع فضع **هكذا**  $\frac{1}{3}$  وبسطه  
 بضرب بسط كل بسط في ائمة الاخر وطرح الاقل من الاكثر  
 ففي المثال المذكور اضرب بسط الاول وهو خمسة في ائمة الثاني  
 يحصل تسعون وبسط الثاني في ائمة الاول يحصل ثمانية عشر  
 ثم اطرح اقل الحاصلين من اكثرهما يبقى ثمان وسبعون وهو  
 البسط المطلوب ونسبته الى الائمة ثلثان وان كان متصلا  
 وهوان تستثنى ما بعد الاما قبلها وبسطه بضرب بسطه  
 المستثنى منه في ائمة المستثنى وفي بسطه وطرح اقل الحاصلين  
 من اكثرهما فبقي فهو البسط اقسمة على مخرج الائمة فما خرج  
 فهو البلية بعد الاستثناء ومثال من ذلك اذا قيل لك كم بسط  
 اربعة اخماس وربع الخمس الا ثلثا وثلاثة ارباع الثلث فانزل  
 ذلك **هكذا**  $\frac{4}{5}$   $\frac{1}{2}$   $\frac{2}{3}$  فاضرب بسط الاول وهو سبعة  
 عشري ائمة الثاني يحصل مائتان واربعه ثم في بسطه يحصل  
 مائة وتسعة عشر ثم طرح الحاصل الثاني من الحاصل الاول يبقى  
 خمسة وثمانون وهو البسط المطلوب اقسمة على مجموع الائمة يخرج  
 الباقي بعد الكسر **المستثنى** **فصل** وان كان مع الكسر  
 صحيح فان كان مقدما على الكسر اضرب في ائمة واجمع الحاصل  
 الى بسط الكسر ومثال من ذلك اذا قيل لك اربعة خمسة وثلاثين  
 وربع الثلث فانزل **هكذا**  $\frac{4}{5}$  ثم اضرب الخمسة في الثلاثة  
 والحارج وهو خمسة عشري الاربعه يحصل ستون زد عليها بسط  
 الكسر يحصل البسط المطلوب وهو تسعة وستون **هكذا**



٦٩ وان كان الصحيح موقرا فاضرب في البسط ومثال من ذلك  
 اذا قيل لك ابسط خمسة اسباع وثلاثة ان باع سبع خمسة فاتر له  
 هكذا  $\frac{١٢}{١٠}$  ثم اضرب بسط الكسر هو ثلثه وعشرون  
 في الخمسة يجمع مائة وخمسة عشر هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  وان كان الصحيح  
 متوسطا مضافا للكسر الاول فتضرب بسط الكسر الاول ثم تضرب  
 بسط الكسر الاخير في ايمة الكسر الاول وتجمع الخارجات الي المحفوظ  
 ومثال من ذلك اذا قيل لك ابسط اربعة اسباع وثلاثة ارباع  
 سبع خمس وثلث فاتر له هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  ثم اضرب بسط الكسر  
 الاول وهو تسعة عشر في الخمسة والحاصل في الثلاثة يحصل خمسة  
 وثمانون ومائتان احفظها ثم اضرب بسط الكسر الاخير في ايمة  
 الكسر الاول واجمه الي المحفوظ يكون ثلثا مائة وثلثه عشر  
 هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  وهو المطلوب وان كان مضافا الموال الثاني فاضرب  
 في ايمته واحمد على الحاصل ما على راسه واضرب المجتمع في بسط الاول  
 ومثال من ذلك اذا قيل لك ابسط خمسة اسداس وثلث سدس  
 اربعة وثلث فاتر له هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  ثم اضرب الاربعة  
 في ثلاثة واجمع اليه الواحد يكون ثلاثة عشر اضربه في بسط  
 الاول وهو ستة عشر يحصل مائتان ومائتين وهو البسط  
 المطلوب هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  الباب الثامن في جمع الكسور وطريقه  
 ان تضرب بسط كل واحد من المجموعتين في ايمة الاخر وتجمع  
 الحاصلين وتقسمه على ايمة يخرج المطلوب ومثال من ذلك  
 اذا قيل لك اجمع ثلاثة ارباع وثلث الربع الي خمسين ونصف

الخمس

الخمس فاتر له هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  الي  $\frac{١١}{١٠}$  ثم اضرب بسط الاول وهو  
 عشر في ايمة الثاني وبسط الثاني وهو خمسة في ايمة الاول ولجمع  
 الحاصلين يكن مائة وستين اقسمه على مجموع الايمه يخرج واحد وثلث  
 وهو المطلوب ولوقيل اجمع خمسة اسداس وثلاثة ارباع السدس  
 الي ثلاثة اسباع وخمسة السبع فاتر له هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  الي  $\frac{١١}{١٠}$  ثم  
 اضرب بسط الاول وهو ثلاثة وعشرون في ايمة الثاني يكون  
 الخارج خمسة وثمانمائة احفظها ثم اضرب بسط الثاني وهو ستة  
 عشر في ايمة الاول يكون ثلثا مائة واربعه وثمانين اجمعه مع  
 المحفوظ يكون الفا ومائة وتسعة وثمانين اقسمه على الايمه  
 مقدما لا كبر فالاكبر هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  يكون الخارج واحد وسبعين  
 وخمسة اسداس السبع وخمسة سدس السبع وربع خمس سدس  
 السبع هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  الباب التاسع في طرح الكسور وطريقه  
 ان يضرب بسط كل كسر في الايمه الاخر وتقسم الفاضل بين  
 الحاصلين على مجموع الايمه ومثال من ذلك اذا قيل لك اطرح  
 سدس ونصف سدس من ثلاثة اثمان ونصف ثمن فاتر له  
 هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  من  $\frac{١١}{١٠}$  ثم اضرب بسط الاول وهو ثلاثة في ايمة  
 الثاني يحصل ثمانية واربعون ثم بسط الثاني وهو سبعة في ايمة  
 الاول يحصل اربعة وثمانون ثم اطرح اقل الحاصلين من اكثرهما  
 يبقى ستة وثلاثون اقسمه على مجموع ايمتي الايمه يخرج ثمانية  
 ونصف ثمن هكذا  $\frac{١١}{١٠}$  الباب العاشر في ضرب الكسور  
 وطريقه ان تضرب بسط كل كسر في بسط الاخر واقسم الحاصل على مجموع



الائمة ومثال من ذلك اذا قيل لك اضرب ثلاثة اخماس وثلاث  
 الخمس في خمسة اسباع وثلاث السبع فانزل هكذا  $\frac{13}{5}$  في  $\frac{5}{7}$   
 ثم اضرب بسط الاول وهو خمس في بسط الثاني وهو ستة عشر  
 يحصل مائة وستون اقسام على الائمة يخرج لك ثمة اسباع وخمسي  
 سبع وتليثي خمس السبع وثلاث ثلث خمس السبع هكذا  $\frac{144}{56}$   
**الباب الحادي عشر** في قسمة الكسر وطريقة ان تضرب بسط  
 كل من المقسوم والمقسوم عليه في ايمة الاخر وتقسم حاصل المقسوم  
 على حاصل المقسوم عليه يخرج المطلوب ومثال من ذلك اذا قيل  
 لك اقسام اربعة اخماس وثلاث خمس على سبعين ونصف السبع فانزل  
 هكذا  $\frac{14}{5}$  على  $\frac{2}{7}$  ثم اضرب بسط المقسوم وهو ثلاثة عشر  
 في ايمة المقسوم عليه يحصل مائة واثنين وثمانون واضرب  
 بسط المقسوم عليه وهو خمسة في ايمة المقسوم يحصل خمسة وسبعون  
 فاقسم عليه الحاصل الاول بعد حله الي ثلاثة وخمسة وخمسة  
 يخرج اثنان وخمسان وثلاثا خمس الخس هكذا  $\frac{14}{5}$  و  $\frac{2}{7}$   
 الهاتمة في استخراج بعض مسائل محولة بالاعداد الاربعة  
 المتناسبة نسبة هندسية متفاضلة وهي التي نسبة اولها  
 الي ثانيا كنسبة ثالثها الي رابعها ونسبة ثانيا الي رابعها  
 كنسبة اولها الي ثالثها وحاصل ضرب الاول في الرابع  
 كضرب الثاني في الثالث مثالها اثنان واربعة وثلاثة  
 وستة هكذا  $\frac{2}{3} = \frac{4}{6}$  فاذا جعل احد الطرفين سطح  
 الوسطي واقسمه على الطرف الاخر المعلوم يخرج المجهول وطريق  
 العمل

العمل بها ما لو قيل مال ربعه وسدسه عشرة فخرج الربع والسدس اثنان  
 عشر اجمع ربعه وسدسه عشر يكون خمسة وهو الاول والمقام اثني عشر  
 ثانيا والعشرة المبسولة عنها ثالث والرابع مجهول فاضرب الثاني  
 في الثالث يحصل مائة وعشرون اقسام على ايمة الخس يخرج اربعة وعشرون  
 المال المطلوب **فصل** في الخاصة وهو مد بان عليه لزيد عشرة ولعمرو عشرون  
 وليكرك ثون فوجد له خمسة وعشرون فاجمع الديون يكن مجموعها ستين  
 اتخذها اماما ونسبة كل حصصة اليه كنسبة ما يخص صاحب تلك الحصصة  
 من الموجود وطريقة ان تضرب مال الاول وهو عشرة في الخمسة والعشرين  
 واقسم الحاصل وهو مائتان وخمسون على الامام يخرج له اربعة وسدس  
 واضرب مال الثاني وهو العشرون في الموجد واقسم الحاصل  
 وهو مائة على الامام يخرج له ثمانية وثلاث واضرب مال الثالث وهو  
 الثلثة ثون في المقسوم واقسم الحاصل وهو سبعة مائة وخمسون  
 على الامام يخرج له اثني عشر ونصف و **صدد**  
 اخر ما قيدناه وقصدناه واحده لله والصلوة والسلام  
 على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه  
 وآله وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين  
 وسلم على المرسلين  
 والحمد لله رب  
 العالمين  
 امين  
 امين  
 امين



Copyrighted by King's University



فصل جدا اصداد اوزان و بعض از زحافات و فروخ آن که محتاج الیه بود دانسته شد بدانکه بخدای که از تکرار  
 بعض ازان یا از ترکیب بعض با بعض دیگر حاصل میشود نوزده است بعض مخصوص بعب و بعض مخصوص ببح  
 و بعض مشترک آن که محتاج بود دانسته شد بعد از تکرار نوزده است و آن اینست ۱ طویل ۲ مدید ۳  
 بسیط ۴ کامله ۵ وافر ۶ هزج ۷ رجز ۸ رمل ۹ منسج ۱۰ مضارع ۱۱ مقضب ۱۲ جنت ۱۳ سریع ۱۴ جدید  
 ۱۵ قریب ۱۶ خفیف ۱۷ متاکل ۱۸ متقارب ۱۹ متدarker بنابر طویل و بسیط بر دو هزج مختلف یکی فاس و یکی  
 سباعی اجزاء طویل و دو بار فاعلین مفعولین مفاعیلین میشود بیت به کدیم بخاریا که باطن چهار کردی  
 قرارم زدل بر روی ز صبرم جدا کردی و اجزاء مدید و دو بار فاعلاتن فاعلاتن مفعولین میشود بیت  
 ای و غایب را که یاده غمخ اری بکن عاشق بیچاره را چاره کاری بکن و اجزاء بسیط و دو بار مستفعلن فاعلین  
 مستفعلن فاعلین است بیت چون فار و غمخ روز و شب افتاده ام در رهت باشد که بر حال من افتد نظر  
 ناکمیت و بآر وافر و کامل بر سباعی است که مرکب از پنج متحرک و دو ساکن اجزاء وافر شش بار مفاعلاتن  
 بیت قدس آن سحر که آه شنیم کند اثری رزاه و فایسوی منت قد گذری و اجزاء کامل شش بار مفاعلاتن  
 بیت چه کند شمن چه جدا شود شمن از صمن مگر آنکه روز شبانش نشسته بود بغم و بعض از متاقران شنوی ببح  
 بر کامل مثنی شو کفنه اند و خال از غروب نیست چنانکه فزاد جمال الدیه سلمان فریاد بیت بصند بر قد  
 دلکشش اکر ای صبا گذری کنی بهلوی جان حین من دل خسته را خبره کنی







Copyright © King Saud University



باسم الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم  
 امير المؤمنين او علم او قضاة دية او اوزواج او غير ذلك من ائمة  
 ومجتهدين ائمة تامة ان يتوب الي الله ويستغفر له ويطلب  
 على حصول ما في التصديق وكثرة الاستغفار والتوجه الى الله  
 ان الله بالحق امره قد جعل الله كل شئ قدرا ومن يتق الله  
 فان الله العليم بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم  
 العظيم سبحانه اللهم يا ذا الجلال والاكرام يا ذا  
 حاجتي لا اله الا انت حبيب الله ونعم الوكيل عليك توكلنا  
 علم الارض علم يثبت فيه عن المركبات المذكورة من حيث وزنها  
 الشئ قول موزون وزنا عن تقدير

القول جدا المفظ بالذوق على المعنى يتكلم به قول الحق ثم يلازم  
 علم القافية علم يثبت فيه عن المركبات المذكورة من حيث وزنها  
 علم المفظ علم يثبت فيه عن المقدمات او المقدمات الثانية من حيث  
 ابطالها الى الجملات

علم المعاني علم يثبت فيه عن المركبات على الاطلاق باعتبار ان وزنها  
 وكذا يقال علم به تطبيق الكلام على تقدير الحال في الدلالة  
 علم الابد علم يعرف به وجود خشيعة الكلام بعد بلاغته  
 وان فيه ذوات الموضوع  
 زيادة ونقصا كما في تعريف  
 علم البياض

**هذا** كتاب منظومة للتجويد  
 لحائمة الحفاط الشيخ جلال  
 الدين عبد الرحمن

السبوي  
 نقض الله  
 به والمجيد

**قالت** غلظة وكان اسم تلك الغلظة جري **قالت** لها سليمان  
 لم حدثت انك اخفت ما علمت اني عدك فلم قلت لا يحطسكم  
 سليمان وجنوك **قالت** اني لم ازل حطس السيوف وانما اردت  
 حطم القلوب وحشيت ان يتمنين ما اعطيت او شغلني  
 بالنظر اليك وبغفل عن التسيب **قالت** لها سليمان غلظتي  
**قالت** غلظة هل تعلم لم سميت ابوك **قالت** يا سليمان  
 لا ادري **قالت** الغلظة لا تدري اذ جرحه فبرأ له بالثوبة والتسيب  
 والتقديس بعد الواحد القهار **قالت** له سليمان لم سميت سليمان  
 قال لا ادري **قالت** لك سليمان القلب والليم الصدر **قالت**  
 الغلظة لا تدري لم سميت لك لريح **قالت** لا ادري **قالت** لان الله  
 تعالى اخبرك انك لياك لريح فسميت صا حكا متعجبا من قولها  
 صبح من كشف البيان والله سبحانه وتعالى اعلم بغير حكم

ولا استغفار ولا توب  
 والسجود سجود



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ  
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالنَّسَاءِ  
 وَالْأَهْلِ أَهْلَ النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ  
 فَهَذَا أَرْجُوهُ مَقْبُولٌ  
 فِي قَتَّةِ الْمُقْبُولِينَ بِسْمِ اللَّهِ  
 وَجَوَابُ الْإِيمَانِ  
 أَعْلَمُ هَذَا اللَّهُ لِلْإِيمَانِ  
 أَنَا الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ  
 أَنَّ سَوَالَ الْمَلَائِكَةِ مُقْبَلٌ  
 أَتَى بِهِ الْقُرْآنُ بِالْإِشَارَةِ  
 تَوَازَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي  
 وَالْآيَةُ السَّوَالُ فِيهَا كَمَا مِنْ  
 وَصَلَى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ  
 وَالتَّشْكُرُ لِلَّهِ عَلَى الْإِنْعَامِ  
 عَلَى النَّبِيِّ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ  
 وَجَنَّةِ أَهْلِ النَّبِيِّ حَزْبِهِ  
 ضَمَّتْهَا فَوَإِيْدُ عَدِيدِهِ  
 وَمَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ الْمُرْسَلُ  
 بِالسَّوَالِ  
 مُوَقَّعًا لَطَرِيقَ السَّادَاتِ  
 لِحُجَّجِ امْتِصَابٍ مِنَ الْأَسْنَةِ  
 حَقٌّ وَالْإِيمَانُ بِهِ فَرْضٌ شَرُّهُ  
 وَوَأَقْفَتْ آيَاتُهُ أَشَارَةً  
 قَدْ بَلَغَتْ سَبْعِينَ عَشْرَةَ  
 بَيَّنَّتْ لَهُ الَّذِينَ أَمَّنُوا

وكونه

وَكَوْنُهُ إِذَا كَشَفْنَا الْمُوتِي  
 أَجْمَعُهُ الْمَالِكِي الْمَغْرِبِي  
 بَأَنَّمَا الْأَدْرَكَكَ مَعْنَى الْخَلْقِ  
 وَلَيْسَ بِالطَّبْعِ وَلَا بِالذَّاتِ  
 الْأَنْزِي جَبْرِيلُ جَبْرًا نَزَلَ  
 يَسْمَعُ النَّبِيَّ ثُمَّ يَرْفَعُ  
 وَلِخَوْضِهِ الْقَوْلُ فِي الْمَرَادِ  
 وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَحْيَاءِ  
 فَكُنْ بِهَذَا جَائِزًا مَرَّعْتَقَادِ  
 وَأَتَمَّا الْمُنْكَرُ لِلْسَّوَالِ  
 فِي حِكْمَةِ السَّوَالِ  
 قَالَ الْحَلِيمُ مِنَ الْأَصْحَابِ  
 الْقَبْلُ لَعْدُ الْمُتَوَلَّى لِلْإِنْسَانِ  
 لَمْ نَرَحَسًا مِنْهُمْ وَصَوْتًا  
 أَعْيَنِي يَا بَكْرُ مَوْنًا لَعْرَبِي  
 لَمْ يَشَأْ وَمِنْ شَأْنِ يَوْثَقُ  
 وَلَا بِأَسْبَابٍ وَلَا صِفَاتٍ  
 بِالْوَحْيِ نَكَلِيمًا كَمَثَلِ الصَّلَاةِ  
 وَصَحْبِهِ مِنْ حَوْلِهِ لَمْ يَسْمَعْ  
 لِحُلَّةِ الْأَمَامِ فِي الْإِرْشَادِ  
 وَكَمَامٍ مَرَّحٍ فِي افْتِقَادِ  
 تَسْلُكُكَ فِي سُبُلِ الْإِرْشَادِ  
 ذَوَابْتِدَاعٍ وَذَوَاعِثِ الْإِرْشَادِ  
 وَالْجَوَابِ  
 فِي حِكْمَةِ السَّوَالِ وَالْجَوَابِ  
 هُوَ الطَّرِيقُ لِلْمَقَرِّ الشَّابِي

ولا بافعال



فَيُرِي كُنَا لَحْمٍ عَنْ إِيْمَانِهِ  
أَنْ كَانَ مَعْدُودًا مِنْ الْأَبْرَارِ  
وَهُوَ تَقِيرُ وَقْفِهِ فِي الْحَشْرِ  
فَانْ يَكُنْ بَرًّا جَيِّدًا وَإِلَّا  
وَقَالَ اخْرُجْ لِمَا أَرْسَلَا  
أُظْهِرُ قَوْمٌ مِنْ عَظِيمِ الْخَوْفِ  
فَقَبِضْ اللَّهُ لَهُمْ فَتَاَنَا  
لِيُكَيِّزَ الْمُؤْمِنَ الصَّادِقِ

أَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كَانَ يَقُولُ الْمُصْطَفِيُّ تَعْلَمُوا  
وَكُنْتُ أَنْصَارُ تَوْصِيِ الْمُخْتَصَرِ  
تَقُولُ أَمَا سَأَلُوكَ فَقُلْ  
أَسْأَلُكَ دِينِي إِلَى سَلَامٍ

الْأَمْرَ بِلِقَائِهِ الْمَيِّتَ بَعْدَ وَفْتِهِ

بِالْحِكْمَةِ هُوَ الْقَسْبُ  
مَعَ الْأَنْتِخَالِ وَالْمُجْعَةِ الْكَلْبِ  
مَعَ الْخَطِّ الْمَقْطَعِ

قَدَامَ النَّبِيِّ بِالسَّكِينِ  
وَقِيلَ قَبْلَ أَنْ يَهَالَ التَّوْبُ  
وَمِثْلُهُ جَاءَ عَنْ الْأَصْحَابِ  
وَطَلَبَ التَّشَاؤُزَ وَاسْتَحْبَبَ

أَخْضَاعُ السُّؤَالِ بِهَذِهِ الْأَمَّةِ

خَوَّيْنِي اللَّهُ فِيمَا قَدْ زَكِرَ  
وَلَمْ يَكُنْ ذَا النَّبِيِّ قَبْلَهُ  
وَلَمْ يَكُنْ لَأَمَّةٍ مِنَ الْأَمَمَةِ  
فَعَرَفْتُ فِي ذَاكَ كَبِيرَ الْقَدَرِ  
وَالْخُرُونِ عَمُّوٌّ فِي الْأَمَمِ

سُؤَالٌ مَا لَمْ يَدْرُكْ

أَجْزَاؤُهُ وَمِنْ أَمَلَتِهِ

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِحَالِ الْوَقْفِ  
وَالْمُصْلُوبِ وَمِنْ تَفَرُّقِ  
السَّابِعِ وَمِنْ يَنْقَلِبُ وَالْفَرِيقِ  
وَلِجُوعِ رُؤْيَاهِ مَحْجُوبِ  
لِذَلِكَ الْعَقْلُ الَّذِي قَدْ عَقَدَا  
بِالنَّبِيِّ عَمَّا نَمَّ مِنْ أَحْكَامِ

مَنْ فُتِيَ إِيْمَانٍ عَلَى لَا شَكٍّ



ويختلف له الحياة في الذي  
 ثم يوجه السؤال غير مبين  
 وتضحكي في شرح الجزولي  
 فتبين ان كل جزء يجمع  
 او جزء قلب او دماغ حيا  
 روح له حينئذ علي حدة  
 من تاكل السباع والاطيار  
 في جوفها من غيرها مجاز  
 ومن يتابوت وشبه جعل  
 فذاك لا يسئل ما لم يدفن  
 ويسئل الفريق في البحار  
 من حصوا بانهم

واستثنى جمعا ما لم ير  
 خصيصا من بها الفضال

الاول

الاول الشهيد من يقتل  
 وكم امام لم يسخ قد اوفي  
 لكن حكى الخلف به الجزولي  
 ثابتي الذي لا يسئل الم رابط  
 الثالث المطعون حين الحقا  
 ومقتضي ما قد اراه القرطي  
 الرابع الصديق ذو العرف الشدي  
 لانه من الشهداء اعلا  
 ومن هنا يقطع بانتقابه  
 وكم امام قاله وكم امر  
 والشيخ سعد الدين نقل  
 واليكساثر قال انا المسئلة

عن النبي جل من قد امر سله  
 فكيف يسئل النبي عن نفسه  
 يسئل عنه غيره في مرسية



الفاكهاني قال في الملايك  
 قلت واما الجن فالا دل  
 الحاسر اطفال دون الحنث في  
 وذلك منتضي مثالا لتووي  
 والركشي اضحى له معلا  
 وقيل ان كل طفل يسل  
 والله يلهم الجواب عما  
 قد قاله الضحاك ذو الحارث  
 والقرطبي والفاكهاني جنهما  
 وخرج بن يونس من صحبتنا  
 قال في تيمم قد يما  
 كذا في تعليقه القاضي حكي  
 واستمر السبكي هذا الاثر  
 الظاهر انتقامه في اوليك  
 نعم فيسلون جمل  
 ارجح قولهم وجر السبكي  
 ومن الصلاح لا يلقن الصبي  
 بانه في قبره لا يسئلا  
 ويحصل لعقل لهم ويجعل  
 قد عوهذا لذر عليه قدما  
 وهو الذي افتى به البزاري  
 به وجمع من كبار العلماء  
 بانه يندب ان يلقن  
 قد لحن النبي ابراهيم  
 وفي النظامي هو لان فورك  
 فماله في كتب اصل يري

والفاكهاني

والفاكهاني في ابله توقفنا  
 ومقتضي الروضة ان لا يسئلا  
 السادس الميت يوم الجمعة  
 حسن ذلك الترمذي والبيهقي  
 لكنه في المشكل الطحاوي  
 السابع القاري كل ليلة  
 فقيه اخبار ذوات عدله  
 ودي جنونا وبفترق وفا  
 غير مكلف ومن له تلا  
 اوليله لسنة مرتفعه  
 وكم له من شاهد مصدق  
 بتقدم ضعف فيه الراوي  
 تبرك الملك بريد نيله  
 وبعضهم ضم اليها السجدة

سؤال الكافر

واطفال المشركين

قال ابن عبدا لبر فيما نقلوا  
 وانما السؤال للمشافق  
 والقرطبي خالف وبن القيم  
 والوقف في سؤال طفل المشرك  
 الكافر الصريح ليس يسئل  
 منهم كما دل حديث الصادق  
 والاول لا مرجح عندي فافهم  
 يقال عن ابي حنيفة حكي  
 ردت اليه من وجه البدن

سؤال الكافر والمسلم

وكيفية السؤال

Copying University







وذكر بن يونس من صحبنا  
اسمها البشير والمبشر  
ان الذين ياتيانا لمومنا  
ولم افق في ذاعلي ما يوتر

**ذكر الملك الثالث**  
**والسابع**

وقد بقي في مرسل مضعف  
او اربع اوليك الاثنان  
ان السؤال من ثلاثة يفي  
والحقوانا كور مع رومك

**تكرار السؤال**  
**سبعة ايام**

يكرر السؤال للانام  
كذا رواه احمد بن حنبل  
في حلية فيال من درجه  
وقد يري من جهة يتصل  
اذ ليس للرأي به محال  
من مدخل عند اولي الابواب  
وانما التسليم فيه اللابيق  
فيما رواه احمد بن حنبل  
في حلية فيال من درجه  
وقد يري من جهة يتصل  
اذ ليس للرأي به محال  
من مدخل عند اولي الابواب  
ولا تقيا دحيث انما القاد

وفيه ان قد كانت الصحاب  
في طول تلك السبعة الايام  
يرون اطعما له استجابا  
معوقة في لك المقام

ومثل هذا جاء عن مجاهد  
وعند ايضا تمكث الارواح في  
قبورها سبعا بلا منصرف  
وهو امام حافظ ومختب

وعن عبيد بن عمير وروى  
بانه يفتن سبعا مومن  
وبن جريح اول اللذين  
قد صنفوا الحزن لثنا

نص عليه احمد بن حنبل  
وكم امام قد حكي في كتيبه  
كحافظ الغري بن عبد البر في  
تلايه شرح الموطا المسفر

ابن رشيقي وكذا ابن رجب  
كذا ان من طاروس الحبر اليه  
وغيره من كل جبر معتل  
ما قد عزي لابن عمير فانتبه  
تمهيد وكم له من مقيني



اقدم عهدا واجل مرتبه      فاقا لغري اليه صحبه  
 اذ في زمان المصطفى قد ولدا      وقال قوم ببقاء سعدا  
 وان يك لراجع ان بعدا      في كبرا التابعين جدا  
 بمكة قد نص في عهد عمر      وذاك اول امر بها ابتكر  
 فان يقل فاكثر لا خبار      خالية من صيغة التكرار  
 جوابه ان السؤال فيها      مجرد عن الذي ينبغيها  
 فكل ما جاء من امر فراد      يصدق بالمرق والتعداد  
 فحكم هاتيك حكم المطلقة      وحكم هذا كبرياء الشفة  
 الا نزي للفرطي اذ جمع      بين راييه الخلف وقع  
 بان روي البعض لم ينفع الذي      اثبتة اخر فاجمع ذا وذي  
 وجار عن عبد الجليل القصر      في شعب الامان قول فارسي  
 الروح اما لي في نعيم      او في عذاب داليم السيم  
 او يك محبوسا الى الخلاص من      ملايك القسة فانهم واستبين

وعنه

وعند قد اوردته الجزولي      مرتضيا في حيزا لقبول  
 وهذه المسئلة الشريفة      اود عنها كراسته منيفه  
 ضمنها قوايد عديدة <sup>نفسية</sup>      لمن له اهلية انسيه  
 اذ شئت عنى كل البلد      ولم يكن يعرفها من احد  
 وانما بادربسا لا نكار      من ليس هل الحفظ للثنا  
 ومن غدا ليس من هل لغرك      فذو حفاقة وذاك ذو دكر  
 فصنت ما الفنة عن بذله      لا تتم لم يغتد وامل هله  
 وانما يصلح للافكاره      ذو ادب ترجله السيادة

ح

تمه

الا لكاي روي في السنة      عن بعض هل اكتشف اهل الزنة  
 ان هناك ملكين بنزلة      يلقنا الحجة حين يسدون  
 وعن شقيقان من يعاقب      لغيبه قراءة القرآن  
 وفيه جازن عدة انذار      وبعضها اخرجها البزار





هذا تمام ما اردت نظمه فالحمد لله الذي انعمه

نظمته للمؤمنين تبصره ارجوا به التثبيت عند التورثه

ايها تناسكا لاجلهم الدريه في مائة ونصفها سرية

واحد الله علي ما يلهيكم ثم علي نبيه اسلمه

والحمد لله علي كل حال ولا حول ولا قوة الا بالله

وصلي الله علي سيدنا رسولنا محمد

وآله وصحبه

وسلم

هذا البيت في الشرح  
ايها تناسكا لاجلهم الدريه





Copyright © King Saud University



حيث جعل هذه الامة خيرة للناس ووضع عنا الاصول والاعمال وطهرنا من رجس الخلق  
والادناس وجعل العلماء المجتهدين بين الامم اعلاما مهتديهم قواعد الشريعة وادفع بارائهم معضلات  
الاحكام اكراما لبيان الفلاح من اتباع احكامهم الى يوم الواقعة اذا اتفقوا في جهة قاطعة واختلافهم رحمة  
وسعة تضيئ القلوب بانوار افكارهم وتبعد النفوس باتباع انوارهم فلا شكر على فضل المزيد ولا الحمد على نعمه  
التي لا تحصى واعلاها كونه التوحيد شهادته الا لا اله الا الله وحده لا شريك له الله تفرده بالكمال وتوحيده بالعبادة  
والاحكام واكرمنا سيدنا وادفعنا عن غيظنا وادفعنا عن غيظنا وادفعنا عن غيظنا وادفعنا عن غيظنا وادفعنا عن غيظنا  
العلايق وعرضت الاعمال ولم يبق الا المجازات والقصاص او الممن بفيض الملك المتعال والصلوة والسلام  
على هذا النبي الكريم الرؤف الرحيم القائل بعنت بالحنيفة السمحة التسهلة وقال ايضا الدين يسر  
وليس تاد الدين احد الا غلبه وعلو الكرام وصحبه المرتقبين اشرف مقام الوجود القيم وبعد فيقول  
العبد الواثق بكم ربه الوافي ابو الاخلاص حسن الشربلدي الحنفي قد ورد سؤال في رجل ضل في المذهب  
يسئل منه دم او نحوه اراد تقليد الامام مالك ربح في عدم نقض الوضوء بذلك الخارج وتقليده ايضا  
في عدم النقض بالتمسك الذي لا لذة معه كما قاله الامام الاعظم ابو حنيفة مطلقا فهل يجوز له التقليد  
وما الحكم في ذلك بسطوا الجواب ولكن الثواب من الكريم الوهاب فاجبت بجواز التقليد من غير تعقيد  
بالعند مجانبيا للتلفيق مصاحبا للتوفيق بالتحقيق وسأذكر عن امتنا جواز ذلك بحمله من الفروع  
كقول اهل الاصول انه سار التدقيق وجمعه بهذه الاوراق امتثالا لامر النبي عليه السلام والتم حيث امر  
بجمع العلم والتقيد وسميته العقد الفردي لبيان الرابع من الخلاف في جواز التقليد راجيا من الحكمة  
القبول فهو خير من قول اكرم ما قول فقلت نعم يصح تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء  
بما يسيل من دم وفي سوار كان من المخرج او غيره وسواء كان التقليد لمحدود او سالما من العذر وسواء  
كان التقليد بعد العمل بما يخالف من مذهب ابو حنيفة او كان قبل العمل به ولكن علم المقلد الايتان  
بما هو مستنون او مستحب عند الامام ابو حنيفة وهو شرط عند الامام مالك كان يتوضأ ناويا مرتبا  
مواليا غسله كغسله فان قلت كيف هذا مع قول العلامة الشيخ الامام كمال الدين به الامام  
في تحريره مسئلة لا يرجع فيما قلده في عمل به اتفاق انتهى قلت لا يمنع ذلك ما قلته من صحة  
التقليد كحل المنع على خصوص العبد لا خصوص الحسن وهذه المسئلة ذكرها الاحمد وابن الحاجب

ابو عمر عفا عنه في الاصول وتبعه في جميع الجوامع وغيره ونفسه كما في شرح اصول ابن الحاجب العامي وهو  
غير المجتهد اذا عمل بقول مجتهد في حكم مسئلة فليس له الرجوع الى غيره اتفاقا لانه التزم ذلك  
القول بالعمل به واما قبل العمل فله الرجوع الى غيره من المجتهدين انتهى ونظر فيه بما في كلام غير ابن الحاجب  
والاحمد وموافقيهما بما يشتر بابتات الخلاف بعد العمل فله التقليد بعد العمل بقول غير من قلده كما  
في حاشية العلامة ابن ابي شريف وغيرها وسند ذكر عن ابن امير حاج شرح التحرير وتبعه في شرحه  
السيد بادشاه مانصه قال الزركشي كما قال لا يعني الاحمد وابن الحاجب نفى كلام غيرهما ما يقتضي  
جريان الخلاف بعد العمل ايضا انتهى اي قلنا اتباع القابل بجواز التقليد بعد العمل بقول غير من قلده  
وعمل به وايضا القائل بالمنع ليس على اطلاقه لان القول بالمنع من صحة التقليد بعد العمل محمول على ما اذا  
بقى من آثار الفعل السابق اثر يؤدي الى تلفيق العمل بشئ مركب من تصحيح لقول العلامة المحقق  
الشهاب ابن حجر في شرح المنهاج بتعين علمه اي عمل ما قال ابن الحاجب والاحمد على ما اذا بقي من آثار  
العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركيب حقيقة لا يقول بها كل من الامامية كتقليد الامام الشافعي  
في مسح بعض الرأس والامام مالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة وكما لو افتى بيمينونة زوجته  
في نحو تعليق فنكح اختها ثم افتى بان لا يمينونة فاراد ان يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير  
ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا للامام ابو حنيفة رحمه الله ثم استحققت عليه فاراد تقليد الامام  
اشافعي في تركها فيمتنع فيها لان كلام الامامية لا يقول به حينئذ في علم ذلك فانه مهم ولا تغتفر بظلم  
ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب ومن وافقه انتهى وقد اتبع ذلك العلامة ابن قاسم في حاشيته  
لكنه انتقد التصور فقال قوله كان افتى الى اخره في شرح الرملي كان افتى شخص بيمينونة زوجته  
بطلانها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا ابا حنيفة بطلاق المكره ثم افتاه شافعي  
بعد الحنث فيمتنع عليه ان يطأ الاول مقلدا لشافعي وان يطأ الثانية مقلدا لابي حنيفة لان كلام  
الامامية لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الرملي رحمه الله تعالى في فتاواه مرداعه من زعم خلافة معتزا  
بظاهر ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب وموافقيه انتهى قوله ثم افتى الى اخره في هذا المثال نظر  
سبيل قوله ثم استحققت عليه اي كان باع ما اخذ بشفعة الجوار ثم استحققت قوله لان كلام  
الامامية الى اخره فيه نظر في الاول اذ قضيت قول الثاني فيها ان الرخصة الاولى باقية في عصمته وان الثانية  
لم تدر في عصمته فالرجوع للاولى لا يعارض عن الثانية من غير ابانة موافق لقوله فليتأمل انتهى عبارة  
العلامة ابن قاسم في حاشيته وكذلك بنه على كلام ابن الحاجب وموافقيه العلامة فتا المحققين



الشيخ حسن الدين محمد الرضوي رحمه الله في شرحه كما قال العلامة ابن حجر ولا ينافي ذلك اي جواز التقليد  
 بعد العمل قول ابن الحاجب كالاخرى من عمل في مسألة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا  
 لتعين حمله على ما اذا بقي من آثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من  
 الامامية كتقليد الشافعي رضي الله عنه في مسح بعض الرأس والامام مالك في طهارة الكلب في صلاة  
 واحدة وقد ذكر السبكي في الصلاة من فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضا وتبعه جمع عليه حيث قالوا  
 انما يمنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثلها خلافا لكتاب المحلى انتهى وسنذكر عن ابن الرهايم  
 ما يفيد هذا انتهى ثم قال الرضوي كما لو افق شخص ببيئته في زوجته في نحو تعليق فتكح اختها ثم افق  
 بعدم البيئته فارد رجوعه للاداء واغراضه عن الثانية من غير ابايتها فهو ممتنع لان كلام الامامية لا يقول  
 به حينئذ كما اوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاواه راداعلى من زعم خلافا مائة بظاهر ما انتهى يعني  
 ما من كلام ابن الحاجب وما بعده وسأذكر ان شاء الله تعالى في شرح التحرير لتقليد ابن الرهايم ما يوافق  
 قول العلامة ابن حجر والمحقق الرضوي وانما قدمت كلامهما لما فيه من زيادة الايضاح لبيان ان المراد بالمنع  
 في خصوص المحل الممنوع العيب او بقاء اثره الفعل السابق مودى الى ما لا يقول به كل من الامامية وهو المعبر عنه  
 بالتلفيق ولما فيه من رد ما يتوهم من ظاهر عبارة ابن الحاجب ومما ورد ما صرح به في شرح جميع الجوامع للشيخ  
 خالد الازهرى رحمه الله مستندا لذلك الايهام حيث قال واذا اكل العاصي بقول مجتهد في حادثة فليس له الرجوع  
 عند الفتوى غيره في مثل تلك الواقعة اجماعا كما نقل ابن الحاجب وبعبارة اخرى انتهى عبارة الشيخ فانه وان شئ  
 ان ليس في كلام من جمع الجوامع ولا كلام ابن الحاجب التصريح بالمنع عن مثل ما قلناه بل احتمال له ولنا  
 ان يمنع ذلك الاحتمال ونقول ليس في كلام ابن الحاجب وجميع الجوامع الا المنع عن الرجوع عن عين ما قلناه  
 وعمل به لان عبارة ابن الحاجب التقليد هو العمل بقول الغير من غير جهة ثم قال ولا يرجع عنه بعد تقليده  
 اتفاقا وفي حكم اضر المختار جوازه لنا القطع بوقوعه ولم ينكر انتهى لان قوله وفي حكم اخر يرايه حادثة  
 اخرى انهم من ان تماثل ما فعله او تخالفه وان اراد به ما يخالفه فقط فلنا المنع وكذا الكلام على عبارة  
 جميع الجوامع وسنذكر ما يحقق هذا ان شاء الله تعالى فهذا قد علمت به جواز التقليد بعد العمل في جنس  
 ما عمل بخلافه ثم رأيت موافقة هذا في قول السيد الامام الشريف على التمهيد في كل عصر  
 العقد الفريد في احكام التقليد المختار ان كل مسألة اتصل عمل بها فلا مانع من اتباع غير مذهبه  
 الاولون به يعلم ما في حكاية اطلاق الاتفاق على المنع والعمل المراد اتفاق الاصوليين ثم ان كان المراد  
 من منع الرجوع حيث عمل في الواقعة عين تلك الواقعة المنقضية لا ما يحدث بعدها من جنسها

فهو ظاهر

فهو ظاهر كحتمى سلم شفعة بالجوار عملا بعقيدته ثم عناه تقليد الشافعي حتى ينزع العقار  
 من سلمه فليس له ذلك كما انه لا يحاطب بعد تقليده لتنافي باعادة ما مضى من عباراته التي  
 يقول ان في بطلانها المضيقا على الصبي في اعتقاده فيما مضى فلو شري هذا الحق بعد ذلك  
 عقارا اخر وقلد الشافعي في عدم القول بشفعة الجوار فلا يمنعه ما سبق من ان يقلده في ذلك  
 فله ان يمنع من تسليم العقار الثاني فان قال الامام ابن الحاجب ومن تبعهما بالمنع في مثل هذا  
 وعمد ذلك في جميع صور ما وقع العمل به او لا فهو غير مسلم ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة في الحرام  
 ان الامام الطرطوسي رحمه الله في حكي انه اقيمت صلاة الجمعة وهم القاضي ابو الطيب الطبري بالنكبة  
 فاذا طار فذوق عليه نقا انا حبلى ثم اهرم ودخل في الصلاة انتهى قلت ومعلوم انه انما كان  
 سافعا فيجب الصلاة بذوق الطائر فلم يمنعه عمله اي السابق بمذهبه في ذلك من تقليد الخالف  
 عند الحاجة اليه في الحرام ايضا ان القاضي ابا عاصم العامري الحقن كان يفتي على باب مسجد القفال  
 والمؤذن يؤذن المغرب فترك ودخل المسجد فلما رآه القفال امر المؤذن ان يثنى الاقامة وقدم  
 القاضي فتقدم وجهر بالسبلة مع القراءة واتى بشعار الشافعية في الصلاة انتهى ومعلوم ان  
 القاضي ابا عاصم انما يصل قبل بشعار مذهبهم فلم يمنعه سبق عمله بمذهبه في ذلك ايضا ثم قال  
 السيد الشهمودي ثم رأيت في فتاوى النقي السبكي انه سئل عن ذلك في ضمن مسائله ان قال  
 السبكي ودعوى الاتفاق فيها نظروا في كلام غيرهما ما يشوبها من الخلاف بعد العمل ايضا وكيف  
 يمنع اذا اعتقد صحته ولكه وجه ما قاله انه بالترامه ذهب امام مكلف به عالم بظلاله غيره  
 والعاصي لا يظهر له الغير بخلاف المجتهد حيث ينتقل من اماراة الى اماراة وهذا وجه ما قاله الامام  
 وابنه الحبيب ولا بأس به لكنني ارى تنزيلا على خصوص العيب فلا يبطل عيبه ما فعله ولا فعل  
 جنب بخلافه انتهى عبارة السيد ملحقها واعلم ايضا انه يجوز العمل بحملة مسائل كل مناه على  
 مذهب امام مستقل لما علمته لقول العلامة ابن الرهايم وهل يقلد غيره اي غير من قلده او لا في شئ  
 في غيره اي غير ذلك الشئ كان يعمل او لا في مسألة يقول ابن حنيفة وثانيا في اخرى يقول مجتهد اخر  
 المختار كما ذكره الامام ابن الحاجب نعم للقطع بالاستقرار التام بانهم اي المستفيدين في كل عصر  
 من زمن الصحابة واهل البيت كانوا يستفتون مرة واحدة مرة اخرى غير ملتزمين بمفتي واحد  
 وثاني وتكرروا ولم ينكر انتهى كذا في شرح ابن ابي عمير قلت وفي هذا بيان منه ان المراد بالمنع  
 منع التقليد في جنس ما عمل به فيما قضى عامضا الا ان يحمل ما في هذا على غير المختار ولا يمنع منه وهو

الاصح



لما تقدم من عدم تسليمه وحمل المنع على بقائه يؤدي الى الجمع بين ما لا يقول به كل من الاعاين  
 المقلد فيلحق به اذ السؤال وعدم التزام مذهب من العمل تانيا بخلاف ما عمل اوله وقد افاد  
 العلامة ابن الهمام جواز تتبع رخص المذاهب كما سذكر وهذا كما قال العلامة المحقق تقي الدين  
 الرضائي نقل القراء في الاجماع على تحصيل المقلد بين قول الامام على جهة البدل لا الجمع اذ لم يظهر له  
 ترجيح احداهما ولعل اراد اجماع ائمة مذهبنا لا فحقيق مذهبنا يعني معاشرنا شافعية كما قال  
 السبكي منع ذلك في القضاة والافتاء وانه العمل لنفسه ويجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا واستمر  
 له القراء كما يجوز لمن اداه اجتهاده الى تساوي جهتين ان يصلى الى ايهما شاء اجماعا وقول الامام  
 اي اجماع الحرمين يستلزم ان كانا في حكمين متضادين كايجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة واهرى  
 السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الاربعية اي جماعت نسبت له يجوز تقليده  
 وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعية اي في قضا  
 او افتاء وحمل ذلك وغيره من سائر صور التقليد عالم يتبع الرخص بحيث تحل رتبة التكليف  
 من عنقه والا اتم به بل قيل يفسق وهو وجه قيل وحمل ضعفه ان يتبعها من المذاهب  
 المدونة والافساق قطعنا انتهى وقال العلامة ابن قاسم في حاشيته قوله وانه العمل لنفسه  
 اي كما يحفظ قوله اي جماعت الى اخره قد يشكل مع فرض علم السنة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب  
 الاربعية وغيرها في تقييدها بغير القضاة والافتاء كما هو قضية هذا الكلام قوله بل قيل فسق  
 الاخره الاوجه خلافه انتهى عبارة المرحوم ابن قاسم وسذكر ان شاء الله وجه ذلك وتقييده برخص  
 مخالف الكتاب والسنة المشهورة عن القرافي ثم عدنا الى ما وعدنا به من كلام العلامة ابن ابي عمير  
 شارح تحرير استاذ المحقق الكمال به الهمام وقد اختصره الشارح انما هو السيد بادشاه فقال مسئلة  
 لا يرجع المقلد فيما قلده من الاحكام احدا من المجتهدين اي عليه نفس المقلد والضهير  
 المحرور راجع الى الموصول اتفاق نقل الامام والواجب الاجماع على عدم جواز رجوع المقلد  
 فيما قلده فيه وقال الزركشي ليس كما قاله في كلام غيره ما يقتضي هريان الخلاف بعد العمل ايضا  
 وهل يقلده غيره اي غير من قلده ادلة حكم غيره اي غير الحكم الذي عمل به اوله المختار في الجواب نعم  
 يقلده غيره في غير تقدير الكلام المختار جواز التقليد لغيره في غير المقطع بالاستقواء بانهم اي  
 المستفتين في كل عصر من زمن الصحابة الى الان كانوا يستفتون مرة واحدا من المجتهدين ومرة  
 غيره اي غير المجتهد الاول حال كونهم غير ملتزمين مفتيا واحدا وشاع ذلك من غير نكير وهذا

اذالم



اذالم يلتزم مذهبها معيناً فلو التزم معيناً كما به صيغة او لا تافق منهل يلزم الاستمرار عليه فلا بد له  
 غيره في مسئلة من المسائل ام لا فقليل يلزم كما يلزمه الاستمرار في حكم حادثة معينة قلده ولا بد  
 اعتقده ان مذهبنا حق فيجب عليه العمل بموجب اعتقاده وقيل لا يلزم وهو الاصح لان التزامه غير  
 ملزم اذ لا واجب الا ما وجبه الدين ورسوله ولم يوجب على احد ان يتخذ مذهباً بحد رجل من  
 الائمة فيقلده في كل ما يأتي ويتردون غيره والتزامه ليس بنذر حتى يجب الوفاء به قلت  
 ولو نذر لا يلزمه كما لا يلزمه البحث عن العلم واسد المذاهب على المعتمد قاله السيد الشيرازي  
 وقال ابن هزم انه لا يلزم الحاكم ولا مفتي تقليد رجل فلا يفتي ولا يحكم الا بقوله وقول ابن هزم  
 لم يؤخذ به وهو كما حكى عنه من دعواه الاجماع على ان يتبع الرخص فائق وهو مردود بما افتى به  
 الشيخ المتفق على علمه وصلاحه العلامة عز الدين بن عبد السلام في فتاواه لا يتبعين على الصالح  
 اذا قلده اماً في مسئلة ان يقلده في سائر مسائل الخلاف لان الناس من لدن الصحابة الى ان  
 ظهرت المذاهب يتسألون فيما يسيح لهم العلماء المختلفين من غير نكير وسواء اتبع الرخص في ذلك  
 او العرايم لان من جعل المصيب واحداً وهو الصحيح لم يعينه ومن جعل كل مجتهد مصيباً فلا  
 انكار على من قلده في الصواب وقال ايضا واما ما حكاه بعضهم عن ابن هزم من هكايته الاجماع  
 على منع تتبع الرخص من المذاهب فلعله محمول على من يتبعها من غير تقليد لمن قال بها وعلى  
 الرخص المركبة في الفعل الواحد كذا في العقد الفريد في احكام التقليد للسيد علي الشيرازي  
 ان في بل قيل لا يصح للعاق مذهب لان المذهب لا يكون الا لمن له نوع نظر وبصيرة بالمذهب  
 او لمن قرأ كتاباً في فروع مذهب وعرف فتاوى امامه واقواله واما من لم يتأهل لذلك بل قال انا فقيه  
 او نحو لم يصح فقيهاً او نحويا وقال الامام صلاح الدين العلاوي والذي صرح به الفقهاء  
 في مشهور كتبهم جواز الانتقال في اعداد المسائل والعمل فيها بخلاف مذهب المسائل التي عمل بها  
 لا التي اعتقدها بدون عمل لقول الكمال ثم حقيقة الانتقال اي عن المذهب انما يتحقق في حكم  
 مسئلة خاصة قلده وعمل به والا فنقله قلت ابا حنيفة ربح فيما افتى به من المسائل مثلاً  
 والتمس العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة  
 تطبيق التقليد او عده كانه التزم ان يعمل بقول ابا حنيفة فيما يقع له من المسائل  
 التي تتبعها في الوقائع فان ارادوا يعني الشايخ القائلين من الحنفية بان المنقل من  
 مذهب المذهب اتم يستوجب التغير ان ارادوا وهذا الالتزام فلا دليل على وجوب



اتباع المجتهد المعين بالترامه نفسه ذلك قولنا اوبنه شرعا قلت وكذلك لا يلزم بالعمل على الصحيح  
كما تقدم انتهى بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما اذا احتاج اليه بقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر  
ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة حينئذ اذا ثبت عند قول  
المجتهد وجب عليه انتهى كما نقل السيد علي السهمودي راجع ثم قال السهمودي واذا افتاه مقينا  
واختلفا تخير على الاظهر انتهى وقيل الملتزم كان لم يلزم بمعنى انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد لا يرجع  
عنه اي عن ذلك الحكم وفي غيره اي غير ذلك الحكم لا تقليد غيره من المجتهدين وهذا القول في الحقيقة  
تفصيل لقول وقيل لا قال المصنف يعني ابن الرهام وهو يعني هذا القول الغالب على الظن كناية اي عن كمال  
قوة بحيث جعل الظن متعلقا بنفس فلا يتعلق بما يخالفه ثم بين وجه غلبته بقوله لعدم ما يوجب  
اي لزوم اتباع من التزم تقليده شرعا اي اجابا شرعا اذ لا يجب على المقلد الا اتباع اهل العلم  
لقد نقل فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وليس التزام من الموهبات شرعا ويخرج اي يستنبط  
عنه ان من جواز اتباع غير مقلده الاول وعدم التضييق عليه جواز اتباع رضى المذاهب اي اخذه  
من المذاهب ما هو الا يكون عليه فيما يقع من المسائل ولا يمنع منه شرعا اذ لا شأن ان  
يسلك المسلك الا خلف عليه اذا كان له اي لا لانه البتة اي ذلك المسلك لا خلف سبيل ثم بين السبيل  
بقوله بان لم يكن عمل باخر اي بقوله افرخا لاف في اي في ذلك المحل المختلف فيه انتهى  
عبارة السيد باوند وقال ابن امير حاج عقب كلام الشيخ الماتن ابن الرهام في هذا المحل مانفصلا  
وقال ايضا يعني شيخ ابن الرهام في شرح الهداية عقب حاقه ضاه من بيان حقيقة الانتقال  
والغالب ان مثل هذا يعني التشديدات التي ذكرها فقالوا المستقل من مذهب المذهب  
باجتهاد وبرهان انهم يستوجب التعرير فلا اجتهاد وبرهان اولي ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد  
معنى التمرى وتحكيم القلب لان المعاني ليس له اجتهاد فتلك التشديدات الزامات منهم  
اي المتابع لكف الناس عن تتبع الرضى والا فذا المعاني في كل مسألة بقول مجتهد يكون  
قوله اختلف عليه وان لا ادري على ما يمنع هذا من العقل والسمع وكون الانسان يتبع ما هو  
اختلف عليه نفسه من قول مجتهد موعظه لا اجتهاد ما عليه من الشرع ذمه عليه انتهى عبارة ابن  
امير حاج قلت لكن تقييد الكمال في تحرير سلوك الا خلف بعدم العمل بما يخالفه قبله يمنع التقليد  
في مثل الحكم على غير المذهب الذي قلده اولا فيعود على ما صرح اليه المحقق بالنقض لانه يرجع  
الى جواز التقليد في شئ لم يكن عمل بما يخالف وفيه منع وتشديد وخالفه لما هو مضمون عليه

في المذهب بخلافه كما سنذكره عن المحقق ابن الرهام نفسه نصا كما هو مقتضى اطلاق هذا فيما نقله عنه  
تلميذه فلا يخفى المنع الا في خصوص عين ما فعل لانه لا يملك ابطاله باسمايه كما لو قضى به ولا يخفى المنع  
في خصوص الجنس وهو الذي يقتضيه نص قوله كان صلا عليه ولم يجب ما خفف عليهم اذ لا يلزم  
التقييد بعدم العمل بما قلده لانه ليس فيه حينئذ تخفيف لان التخفيف في العمل باسما في العمل  
الابق من جنس مقلد الاقام اخر خصوصا مع العذر وليس فيه تعلق بما مضى كما بيناه انتهى  
ثم قال راجع وكان صلا عليه ولم يجب ما خفف عليهم في صحيح البخاري عن عائشة رضى الله عنها  
بلفظ عنهم وفي رواية بلفظ ما يخفف عنهم اي عنه وذكرنا عدة احاديث صحيحة وادلة على هذا  
المعنى قلت وذلك لقولنا لا يريد ان يكون اليسر ولا يريد ان يكون العسر وروى الشيخان وغيرهما حديث  
انما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين ولا احمد بسند صحيح خبر دينكم ايسره وروى الشيخان  
المهدي في كتاب الحج مرفوعا اختلاف اصحاب رحمة ونقله ابن الاثير في مقدمته جامع من قول  
مالك في المدخل للبيهقي عن القاسم اي محمد انه قال اختلاف امة محمد صلا عليه وسلم رحمة ويترجم ما قاله  
بعضهم من عمله على الاختلاف لا لا فكام بما في مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعا اختلاف  
اصحابكم رحمة لان في المدخل للبيهقي عن محمد بن عبد العزيز قال ما سرت ان اصحابي صلوا  
لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم يكن رخصة واخرج البيهقي في حديثه لابن عباس رضى الله عنهما  
قال فيه ان اصحابي بمنزلة النجوم فاما اخذتم به اذهبتم واختلفوا اصابكم رحمة قلت  
واختلاف الصحابة هو فتا اختلاف الامة ولما اراد هاهنا الرشيد حمل الناس على موطأ مالك  
كما حمل علماء النيسابوري على القرآن قال لا مالك ليس في ذلك سبيل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اختلفوا بعده في الامصار فحدثوا فعند اهل كل مصر علم وقد قال صلا الله عليه وسلم اختلاف  
اصحابي رحمة وهذا كما انما يخرج في ان المراد الاختلاف في الاحكام قال السيد علي السهمودي  
ثم قال السيد باوند في شرح التمرى وما نقل عن ابن عبد البر من انه لا يجوز المعاني تتبع الرضى  
اجبا فلا نسلم صحة النقل عنه ولو سلم فلا نسلم صحة دعوى الاجماع كيف في تفسيق  
المتبوع للرضى روايت عن احمد وقال القاضي ابو يعلى الرواية المفقدة على غير سؤال  
ولا مقلد وقيد اي جواز تقليد غير مقلده فتاخر وهو العلامة القرافي بان لا يترتب عليه  
اي على تقليد الغير ما يمنعنا من بايقاع الفعل على وجه يحكم بطلان المجتهدين معاني لقوله  
الاول فيما قلده غيره والثاني شئ مما يتوقف عليه صحة ذلك العمل عنده فالوصول عبارة



عنه ابقاء الفعل على الوجه المذكور والضمير المفعول للموصول ثم ان الرضا برهنا التلخيص بقوله  
فمن قلنا ان في عدم فرضية ذلك للاعضاء المفعولة في الوضوء والغسل وقلنا مالكا في عدم  
نقض النكاح بالاستهوان للوضوء وصل ان كان الوضوء بذلك صححت صلته عند مالكا والادى وان  
لم يكن كذلك بطلت عند صاحبا مالكا والشافعي ولا يخفى انه كان مقتضى السياق ان يذكر بطلت  
عندهما غير ذكر الشرط والجرار لانه قد علم من التقليدين ان المقلد المذكور وترك ذلك  
وليس بالاستهوان ولم يعد الوضوء لكنه اراد ان يشير الى ان مقلد الشافعي في عدم فرضية ذلك  
لوقوع منه ذلك مع عدم اعتقاد فرضية نصح صلته عند مالكا فان قلت على هذا كان ينبغي  
ان يذكر شرطية اخرى في تقليد مالكا قلت انكفي بذلك لانه يعلم بالمقاسة واعتد ض عليه بان  
بطلان الصورة المذكورة عند جميع مسلم فان مالكا خلا لم يقل ان من قلنا الشافعي في عدم  
الصدوق ان نكاحه باطل ولم يقل ان في ان من قلنا مالكا في عدم الشهود ان نكاحه باطل انتهى  
واورد عليه ان عدم قولهما بالبطلان في حق من قلنا احدهما وراى فيه هبة في جميع ما يتوقف عليه  
صحة العمل وما نحن فيه من قلناهما وخالف كلاهما في شئ وعدم القول بالبطلان في ذلك لا  
يستلزم عدم القول به في هذا وقد يجاب عنه بان الفارق بينهما ليس الا ان كل واحد  
من المجتهدين لا يجد في صورة التلخيص جميع ما شرط في صحته بل يجد بعضها دون بعض  
وهذا الفارق لا يسلم ان يكون موجبا للحكم بالبطلان وكيف يسلم والمخالف في بعض الروايات  
اهون من المخالف في الجميع فيلزم والحكم بالصحة في الاهدون بالطريق الاولى ومن يدعي وجود فارق  
اخر او وجود دليل اخر على بطلان صورة التلخيص على خلاف الصورة الاولى فغلب عليه بهان  
فان قلت لا يسلم كون المخالف في البعض اهون من المخالف في الكل لان المخالف في الكل  
منع مجتهدا واحدا في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل وهما لم يتبع واحدا قلت هذا انما  
يتم لك اذا كان له شرط يجب على المقلد اتباع مجتهده واحد في جميع ما يتوقف عليه ذلك  
فانتهى به ان كنت من الصادقين والاداعى انهى كلام السيد في قوله واقول للحكم عليه بالصحة  
والفساد وادعاه اهل البيت في التقليد في البعض من الكل يستلزم وجود موقوف ليقال بوصفه  
بالاهونية ولا وجود لشيء حالة التلخيص فاستغنى ادعاء الاهونية فلا يحتاج لاقامة دليل  
من نص ولا إجماع ولا قياس فلزم حصول شروط من قلناه كما قال به العلامة القراني رحمه الله  
والاداعى انهى ثم قال السيد في راجع الادم العلاء في القول بالاستقلال يعني عن عين ما فعل فينقضه

في صورته اذ كان قد ذهب غير امامه احوط كما اذا حلف بالطلاق الثلاث على فعل شئ  
ثم فعل ناسيا او جاهلا وكان قد ذهب امامه عدم الحث فاقام مع زوجته عاملا به ثم خرج منه  
لفعل من يرى فيه وقوع الحث فاقام مع زوجته عاملا به ثم خرج منه لفعل من يرى فيه وقوع  
الحث فانه يستحب له الاخذ بالا حوط والنزاهة الحث والتأني اذا رأى للقول المخالف لمذهب  
امامه دليلا قويا راجح اذ المكلف ما مور باتباع بيده صلته عليه ولم وهذا موافق لما روى عن الامام  
احمد والقدرى وعليه مشي طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن حبان وهو موافق لما روى  
عن الامام احمد الا في رضى انتهى عبارة السيد يادته مختصرا عبارة ابن ابي حنيفة لكن مع زيادة  
ذلك البحث الذي علمت ما فيه من اهر التلخيص وقال ابن امير حاج ما نصه وقال الرواية يجوز  
تقليد المذاهب والانتقال اليها ببلوثة شروط ان لا يجمع بينهما على صورة مخالفا لاجماع كمن تزوج  
بغير صدق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها احد انتهى قلت وهذا موافق بل نص  
لما ذكرناه من دفع جواز التلخيص لان الشئ ينتفي باستقار ركنه او فقد شرطه انتهى ثم قال  
الرواية وان يعتقد فيمن قلده الفضل بوصول اخباره اليه ولا يقلد اميا في عماله وان لا يستمع  
رخص المذاهب وتعقب القراني هذا بان ان اراد بالرضى ما ينقض فيه قضاء القاضي وهو اربعة  
ما خالف الاجماع او القواعد او النصوص او القياس الجلي فهو حسن متعين فان مالا نقرة مع  
ناكده بحكم الحاكم فتاوى ان لا نقره قبل ذلك وان اراد بالرضى ما فيه سهولة على المكلف كيف ما  
يلزمه ان يكون من قلنا الامم مالكا في المياه والاروات وترك الالفاظ في العقود مخالفا لتقوى  
وليس كذلك وتعقب الاول بان الجمع المذكور ليس بضار فان مالكا مثلا لم يقل ان حلف من  
قلنا الامم ان في عدم الصدوق ان نكاحه باطل والا لزم ان تكون النكحة الشافعية عند  
باطلة ولم يقل ان في ان من قلنا الامم مالكا في عدم الشهود وان نكاحه باطل والا لزم ان  
تكون النكحة المالكية بلا شهود عنده باطلة قلت لكن في هذا التوجيه نظر غير خاف ومن المعلوم  
انها لا تكون النكحة عند القائل بها الا مع شروطها ولا فليست النكحة فاستغنى جواز التلخيص انتهى  
ووافق ابيد في حق العبد الرواية على اشتراط ان لا يجمع في صورة يقع الاجماع على بطلانها  
وابر ان الشرط الثالث بان لا يكون حافله فيه ما ينقض فيه الحكم لوقوع واقترع الشيخ عز الدين  
ببطلان الشرط على اشتراط هذا وقال وان كان المخالفان متقاربين جاز والشرط الرابع  
انشر في الصدق للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه مثالا عجا بالدين متاهلا فيه



ودليل هذا الشرط قوله صلى الله عليه وسلم والائم ما حاك في الصدر ثم قال يعني ان ما حاك في صدر  
 الانسان فهو ائم وان افتاه غيره انه ليس بائم وهذا انما يكون اذا كان صاحبه ممن شرع  
 صدره للايمان وكان المفتي لا يفتي بمجرد ظن او ميل الى هوى من غير دليل شرعي فاما ما كان  
 مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المفتي الرجوع اليه وان لم يشرح له صدره وهذا كما اوضح  
 الشريعة مثلا الفطرة الشفوية والمرض وقد كان صلى الله عليه وسلم احيا نايما من الصبيان بما لا يشرح  
 به صدر بعضهم كانه بمنزلة يامهم والتخلل من عمرة الحديبية ومفاضته لقريش ان يرجع من عامه  
 وعلى ان من اتاه منهم برؤيه اليهم وبالحلمة فما ورد به نص ليس لمؤمن الا طاعة وتلقيه بالشرح  
 صدره واما ما ليس فيه نص من الدفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الامة  
 فاذا وقع في نفس المؤمن المظنون قلبه بالايمان المشرح صدره بنور المعرفة واليقين عند شئ  
 وذاك في صدره لشبهة موجودة ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة الا من يجبر عن رأيه وهو ممن  
 يوثق بعلمه وبدينه بل هو معروف باتباع الهوى فنهنا يرجع المؤمن الى ما حاك في صدره وان  
 افتاه هؤلاء المفتون وقد نص الائم احمد على هذا بقى هل مجرد وقوع جواب المفتي و  
 حقيقة في نفس المؤمن المستفتي يلزمه العمل به فذهب ابي السنخوي الى ان اولى  
 الائمة ان يلزمه وتلقيه ابيه الصلاح بانه لم يجد غيره فكت وما ذكره ابي السمعاني  
 يوافق ما في شرح الزاهدي على مختصر القدوري وعنه احمد ايضا العبرة بما يعتقده المستفتي  
 فكل ما اعتقده من ذهب حل له الا في دينه ولم يحل له خلافه انتهى وما في رعاية الحنابلة  
 ولا يكفي ما لم تكن نفس اليه وفي اصول ابيه مبالغ الاشد يلزمه بالتزامه وقيل وبطلان  
 صفا وقيل ويعمل به وقيل يلزمه ان ظنه صفا وان لم يجد مفتيا اخر لزمه كما لو حكم به حاكم  
 انتهى يعني ولا يتوقف ذلك على التزامه ولا سكون نفسه الى صحة كما صرح به ابي الصلاح  
 وذكر انه الذي تقتضيه القواعد ونحوها المص بعض اباهاهم على انه لا يشترط ذلك لا فيما  
 اذا وجد غيره ولا فيما اذا لم يوجد ثم في كتاب من الكتب المذهبية او الحنفية المحتبرة ان  
 المستفتي ان يفتي في حق المفتي لزمه والا فلا حتى قالوا اذا لم يكن الرجل فقيرا فيفتي  
 فقيرا فافتاه بجلال او حرام ولم يعرف ذلك يعني لم يعمل به انتهى حتى افتاه فقيرا اخر بخلافه  
 فاخذ بقوله وامضاه ثم يجزى ان يترك ما مضاه فيه ويرجع الى ما افتاه به الاول لانه لا يجوز  
 نقض ما مضاه فجهدها كان او مقلدا لاول المقلد متعبدا بالتقليد كما ان المجتهد متعبدا بالاجتهاد

ثم لم يجز للمجتهد نقض ما مضاه فكله لا يجوز للمقلد لان اتصال الامضا بمنزلة اتصال  
 القضا بمنع القضا فكذا اتصال الامضة انتهى بحارة العلامة ابيه امير حاج بنوع اختصار  
 قلت ومن ذلك ما قال محمد بن حرام في اختلافه لو ان فقيرا قال لامرأة انت طالق البتة وهو  
 من يرى ثم قضى عليه قاضي بانها رجعية وسوء المقام معها وكذا اكل قضى ما يختلف فيه  
 الفقهاء من تحريم او تحليل او عناق او اخذ مال او غيره ينبغي للفقهاء المتفق عليه الاخذ  
 بقضا القاضي ويدع رأيه ويلزم نفسه ما الرزق القاضى ويأخذ ما اعطاه فانه محرم وكذلك  
 رجل لا علم له ابلى بلبنة قال عنها الفقهاء فاقوه فيها بجلال او حرام وقضى عليه قاضي  
 المسلمة بخلاف ذلك وهو قسمة يختلف فيها الفقهاء ينبغي له ان يأخذ بقضا القاضي ويدع  
 ما افتاه الفقهاء وان قضى له قاضي بجلال او حرام ثم رجع القاضى الى ما قضى له في ذلك  
 بنى بعينه يخالف قضا الاول وهو ما يختلف فيه الفقهاء اخذ بقضا الاول وبطل قضا الثاني  
 لان الحكم اذا وقع في موضوع اجتهاد لم يجز لقاضي من القضاة فسح ولا يؤثر حكم الثاني الا  
 ان يكون الاول لا يسوغ فيه الاجتهاد فلا يعتد به قال محمد بن حرام لو ان فقيرا قال لامرأة انت  
 طالق البتة وهو يرى انها ثلاث وامضى رأيه فيها فيما بينه وبينها وعزم على انهما حررت عليه  
 ثم رأى راي عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك هو الصواب وانما تطبيق واحدة يملك الرجوع  
 امضى رأيه الذي كان عزم عليه من امرأة ولا بد من حارجه برأى حدث منه ولا يشبه هذا  
 قضى القاضي له بخلاف رأيه الاول لان قضا القاضي يهدم الراي والراي لا يهدم الراي وان  
 كان يرى ان البتة رجعية فعزم على انها واحدة يملك الرجوع فعزم على انها امرأة ثم  
 قال انها ثلاث تطليقات وانما لا تخل لصحتك زواجا غيره لم تحرم وكانت امرأة على ما  
 وهذا على ما قدمنا كذلك في كتابه على القدوري فثبت من ذهب عليه  
 فتبعه قلة الامام الا عظم في نقض وضوء بخروج الدم مثلا في صلاة وطهارتها من تقليده  
 الامام مالك في عدم النقض في صلاة اخرى وطهارتها بما يتوهم مما علمته من العبارات التي  
 نقلناها وما قال في جامع الفضول ولم يجز للمفتي ان يأخذ بقول مالك والشافعي  
 فيما خالف مذهبه ولم ان يأخذ بقول قاضي حكم عليه بخلاف مذهبه انتهى لانه المنع من  
 تقليد الامام مالك وغيره من الائمة الثلاثة انما هو على احد الاقوال الثلاثة فيمنع التزام  
 فذهبا معينا انه يلزمه فلا يقلد غيره في مسئلة من المسائل والاصح انه لا يلزمه



كما قد مضى عن شارح التحرير او هو علم ما يجب اذا بقي من اى القول السابق ما يمنع اللاحق  
 كى قد مضى وليس العمل بما يخالف ما عمل ابطال القول السابق لان المقلد متعبد بالتقليد كالاجتهاد  
 واللاحق لا يبطل السابق كما في قضاء امير المؤمنين عليه السلام في مسئلة المشركه  
 المستأجرة بالبيعة والحارية بشرط ان لا يشق مع الاقوة لأم وقد كان قضى بسقوط الكفارة  
 في حادثة ثم سترك بينهم في هذه فقال ذاك ما قضينا وهذا علم ما نقض وقد قلنا ان قول العلامة  
 ابنه الرهام في التحرير الذي قد مضى لا يرجع فيما قلده فيه اتفاقا معناه الرجوع في خصوصه العيين لا خصوص  
 الجنس بنقض ما فعله مقلدا في فعله اما ما اخر كصلاة ظهر بجمع ربع الرأس ليس له ابطالها  
 باعتقاده بعد التمام لزوم صح كل الرأس كما قد علمت لا الرجوع بمعنى الشخص من تقليده  
 غير اماه في شئ بفعله لما صدر منه كصلاة يوم على فذهب اليه حنيفة وصلاة يوم اخر  
 على مذهب غيره وان كان المراد بالرجوع العمل في نظيره مضمي بخلاف معتقده من قلده كما يتراى  
 من ظاهر متن التحرير وشرحه في كلاهما فلا فرق مع ذلك قد علمت تقييده بان يبقى التزمع من  
 الفعل لا مطلقا وعلى كل من الامرين يثبت المدعى وهو جواز تقليد الامام ماله في غيره فيما  
 يفعله لما فعله على مذهب ابي حنيفة ولهذا قال الكمال المحقق في شرحه على الهداية المستفي  
 بفتح القدر من باب التحكيم في الفتاوى الصغرى حكم الحكم في الطلاق المضاف بنقضه لكن لا يفتى به  
 وفيما روى عن ابي بصير ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة لو استغنى فقيها عدلا فافضى  
 ببطلان البين المضافة لسد اتباع فتواه وامساك المرأة بالخلف بطلاقها وروى عنهم ما هو اوسع  
 من هذا وهو انه اذا استغنى اول فقيها فافتاه ببطلان البين وسعه امساك المرأة فان تزوج  
 اخرى وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستغنى فقيها فافتاه بصحة البين فانه  
 يفارق الاخرى ويمسك الاولى بفتاها انتهى عبارة الكمال رحمه الله في الفتاوى البرزانية  
 قلت فهذا بيان للمراد بقوله في التحرير لا يرجع فيما قلده فيه اى بخصوصه عينه اما مثله فيقلده  
 ما يوافق المفتي مخالفا للسابق في حادتين والآنا نقض كلامه في الاصول اذ هو رجوع في خلاف  
 ما عمل به اذا اريد به الجنس واذا اريد العيين لا منافضة وقد نص عليه في الفتاوى الصغرى  
 حيث قال لم افتاه معني بالحل ثم افتاه اخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل  
 بالفتوى الثانية في حق امرأة اخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلام المفتين في حادتين انتهى  
 واعلم انه يصح التقليد بعد الفعل كما اذا صلى طائفا صحتا علمه ذهب ثم تبين بطلانها  
 في مذهب وصحتها علمه ذهب غيره فله تقليده ويجزى بذلك الصلاة على ما قال في البرزانية

روى عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس و  
 تفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة في بئر الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا مع اهل المدينة اذا  
 بلغ المار قلتي لم يحل قبنا انتهى ونقله العلامة ابن امير حاج عن القينة على جهة الاستشكال  
 في ان المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من تقليد غيره من المجتهدين فيه انتهى ولا يرد علينا  
 لان الابرار على المجتهد لا المقلد في ذلك واما صحة الاقدام على التقليد فيما هو مخالف لمذهب من  
 المسائل فلما قد مضى عن الاصوليين على الصريح ولما قال بيته الذي سئل الامام المجتهد رجم  
 عن رجل شافى المذهب ترك صلاة سنة او سنتين ثم استقل الى مذهب ابي حنيفة كيف يجب عليه  
 القضاء فيقضيهما علمه مذهب الثاني في او على مذهب ابي حنيفة فقال على اى المذهبين قضى  
 بعد ان يعتقد جوازها انتهى وهذا النص في صحة التقليد بعد العمل بخلاف ما عمل من قبله  
 فنحصل مما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وان يجوز له العمل بما يخالف ما  
 عمل عليه مذهب مقلدا فيه غير اماه مستحسنا شروطه ويعمل بامر من مقتضاه في حادتين لا تطلق  
 لواحدة منهما بالافرى وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امم اخر لان امضاء الفعل كاصطلاح  
 القاضي لا ينقض تنمة حقيقة التقليد العمل بقول من ليس قوله احدى الحجج الاربعة وعلى هذا  
 اقتصر الكمال في تحريره وقال ابن امير حاج وعلى هذا عمل العاقي بقول المفتي وعلم القاضي بقول  
 العودول لان كلامهما وان لم يكن احدى الحجج فليس العمل به بلا حجة شرعية لا يجاب النص اخذ  
 العاقي بقول المفتي واخذ القاضي بقول العودول انتهى قلت وفيه تأمل لان النص وان اوجب  
 اخذ العاقي بقول المفتي مجرد ادعاء الدليل فقدم عليه بالدليل بتقليد في الحكم والامر العاقي  
 امضاء فتوى المفتي وليس بلامر الا بالامضاء بالافرى كاعلمته وقال في الحاوى القدس التقليد  
 جعل الشئ كالقلادة في الحق حقا كان او باطلا وهو انواع واجب واجز وحرام فالواجب  
 تقليد المعصوم عن الخطاء وهو النبي صلى الله عليه وسلم المعصوم بالحق وهذا ليس بتقليد حقيقة  
 اذ التقليد في الشرع عبارة عن قبول قول الغير من غير ان يعرف حقيقة لكن يسمى تقليدا  
 عرفيا والتقليد الجائز تقليد العوام لعلماء الدين في الفروع بالايجاج وفي اصول الدين يختلف  
 فيه لاستواء المكلفين به في اصله وهو النظر والاستدلال فيما كان معقولا وسهولة التمام لما كان  
 منقولا خاصة قدر ما يتعلق به صحة الايمان والامام وفي تقليد العالم للعلماء في الفروع ايضا  
 اختلاف واما التقليد الحرام فهو كتقليد الامراء والاكابر في الاباطيل انتهى تنمة قال السيد



على السهم لودى ربح الدونج لا انكار على من فعل ما اختلف المجتهدون في تحريمه لان  
المصيب واحد لا يعلمه فلا يتم على الخطي ولا يكره الحنفى على ان في الكتاب بلاوى للكون  
يرى حله وانما ينعى بعض على ان في فيه ليكون متكررا اتفاقا والمحب والمحب عليه  
وقال السبكي ان الذي اقره في مسئلة الشطرنج ان لا يحرم على ان في لعبه مع الحنفى  
وانما يعرف على الحنفى وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ان الاولى التزام الامد الاصول  
له في دينه اي من كل مذهب وكذا في الانصاف لابن صبيحة والتفق العلماء على استحباب الخروج  
من الخلاف فاذا كان بين التحريم والجواز فالجواز افضل وان كان في الاستحباب والاستحباب  
فالفضل افضل وان كان في المنعوعين وعدمها فالفضل كقراءة البسملة في الفاتحة فانها  
مكروهة عند مالك واجبة عند الشافعي فوسنة عند ابن حنيفة فان وردت في الصلاة لم يكن الخروج من الخلاف  
فيه نحو الجهر بالبسملة سنة عند الشافعي والاسرار بها سنة عند ابن حنيفة واجبة عند مالك السنة  
ترك ذكرها ففي مثل هذا الاولى اتباع الاكثر وعلى هذا ارى ما استمر من الخلاف الرازيين من  
ترك الجهر بها في الجوامع مع ان الخطباء قد يكون منهم من يعتقد مذهب الشافعي في الا انهم  
استمروا على الاسرار بها لما ذكر وهو المانع في من الجهر لاني مع الاكثر فلو لا ذلك لجهرت انتهى  
كلام ابنه هبيرة واعلم ان السنة ستانها عدم الملازمة عليها بما يؤدى الى اعتقاد العوام  
وجوبها وقد حقق الكمال ابنه اللهم ان الاحتياط في ترك القراءة خلف الامام في جميع الصلوات  
لان اقوى الدليلين منع المأخوذ من القراءة خلف الامام مطلقا والذم الموفق بمنع تركه  
قال المؤلف وكما في الفرائع منه جمعيوم الجمعة المباركة سادس شهر رجب الحرام سنة ست  
واربع مئة والف بريد مؤلفه عفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولطفهم  
في جميع امورهم وصلواته على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه واهله بيته وسلم وكان الفراغ منه بتقليدنا  
من خط المؤلف في يوم السبت المبارك ثمانية عشر رجب

الحرام سنة ست واربع مئة والف والحمد  
لله رب العالمين  
تمت الرسالة  
بسم الله الرحمن الرحيم

كم



سئل في رجل صنع المذهب سبيل منه ولم اراد تقليد الامم التي في عدم نقص الوضوء  
من ذلك فهل له ذلك او لا وهل يشترط في التقليد الحاجة والضرورة او لا واذا قلتم بجواز  
التقليد هل يجوز بشرط عدم التلويح او مطلقا اجاب نعم يجوز للحنفي تقليد الامم  
الامة التي في رحم الله تعالى في عدم النقص بذلك الخارج فان المقلد ان يقلد غير امامه من  
الامة الثلاث رضاه عنهم على الراجح ولا يتقيد بالعدول والحاجة فيجوز للعدول وسالم  
من العذر تقليد الامم المذكور بما سبيل من تخووم وقبح سوار منه المخرج او غيره وسواء كان  
التقليد قبل العمل او بعده كما نبه عليه العلامة الطائي قبل الاذان وفي حواشي جمع الجوامع لابن  
ابن شريف التي في ونشر في التحرير الاصولي لابن ابي الحاج الحنفى جواز التقليد والاخذ بقول  
بقوله من قلده بعد العمل وخوفه في البرازية قال فيها ويصح التقليد بعد الفعل كما اذا حصل طائفة صحيحة  
علم مذهبهم ثم تبين بطلانها في مذهبهم وصحتها علم مذهب غيرهم فله تقليده ويجوز ان يتكلم في الامام  
يجوز التقليد ولو بعد الوقوع اخذنا ما روى عنه ابن يوسف راجح ان صلى يوم الجمعة مغتسلا من حمام وصلى  
بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة في سائر الحمام فقال اذا تأخذ بقول افواشنا من اهل المدينة  
اذا بلغ الماء قلنتين لا يجمل فبنا وفي العقد القريب لبنا في الراجح في التقليد والقول بمنع تتبع الرخص  
فجوز على من تتبعها من غير تقليد لمه قال بها او على الرخص المركبة في الفعل الواحد المؤدى للتلفيق  
وذلك كتقليد الشافعي في سحر بعض الرأس وللإمام مالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة وما جربنا  
عليه من اشتراط عدم الحاجة في التقليد وان لا فرق بينه معذور وسالم هو ما جرى عليه العلامة الشربلاني  
في رسالة العقد القريب والجهر على اشتراط الحاجة واجتناب التلفيق وذو صواب اخذوا في جوازهم مع التلفيق  
من غير مراعات التوفيق ومن عليه العلامة ابنه الملا فروج الكلي الحنفى واطال الكلام في رسالة علمه وجاه التحقيق  
وعمر القول بجوازه مع التلفيق لانه الهام في التحرير وعلى افواشهم وللإمام ابن يوسف راجح ولصاحب البحر طاب ثراه  
وان صاحب البحر قال في بعض رسائله منع العمل بالتلفيق فلا في المذهب كما نقل ذلك شيخنا السيد في حواشيه الدر المختار  
بدر باب الرخصة عهده السعد ورجح فنحصل ان في جواز التقليد التلفيق وعدمه قوليه شهرية في المذهب غير  
ان القول بمنع الجواز مع التلفيق هو الاثر في المذهب ولذلك اعتدوا الشربلاني في رسالة والحنفي في فتاوه  
من باب القصد وينبغي على الاختلاف في القول به وجوب مراعات ما يوجب ذلك الامم المقلد في مثل  
ذلك فتلا اذا قلنا الامم التي في في الوضوء من القلتين فعلية ان يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاتحة  
وتعديل الاركاء في الصلاة بذلك والاكثارات الصلاة باطله وكذا اذا قلنا مالك في مسئلة الماء الذي وقع فيه الكلب



لقول بطهارة وطهارة الكلام فقله ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك وعلى القول  
 بجواز التلخيص لا يشترط ذلك وما قرناه من الخلاف تعلم ان دعوى صاحب الدر المختار منع  
 جواز التلخيص بالاجماع دعوى غير صحيحة بلا نزاع والله اعلم  
 سئل في المقلد هل يجب عليه التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين اولاد وهل يجوز خروج  
 عما التزم الي غيره اولاد وهل لو ترك مذهب مقلده حقيقة لا بقول بها احد من المجتهدين يمنع عليه  
 ذلك اولاً اجاب يجب على المقلد التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين علم الراجح  
 الذي اقتضاه كلامهم وان قال النووي ان الذي يقتضيه الدليل انه لا يجب عليه ذلك ومع ذلك  
 يجوز خروجه عما التزم الي غيره علم احد احوال في ذلك يظهر منه كلامهم ترجيحاً وهذا عند الاصولية  
 في غير ما عليه احوال عمل به فلا يجوز لهم الخروج عنه ذلك المذهب فيه واطلاق الفقهاء الجواز فيه عليه  
 ابر عبد الحق في شرح نظم النقاية وقد انشأ شروط التقليد بعضهم بقوله

عدم التتابع رخصة وتركب الحقيقة ما ان يقول بها احد وكذلك رجحاء المقلد معتقد  
 وحاجة تقليد ثم العدد تجلدة الشروط على ما ذكره اربعة الاول ان لا يتبع الرضا قال ابر عبد الحق  
 في شرح نظم النقاية ولو تتبع الرضا بان اخذ الاكمل من كل مذهب لم يجز لما في تتبعها من اخلال  
 رتبة التكليف من عطف بل يقتضي ان تتبعها الا من المذاهب غير المدونة فان تتبعها من المذاهب  
 المدونة الاربعة المشهورة فلا يفتى علم الراجح وينبغي صرح الزيلعي قال ولا يتبع الرضا فان تتبعها  
 من المذاهب فلم يفتى وجهان اوجههما لا وفي شرح شيخنا البحر الطائي والبحراني في الامام الباجوري  
 شرح منظومة العارفين بنى المصنف ويتبع الرضا بحيث يخرج ذلك التتابع عن رتبة  
 التكليف كما اذا ضاق الوقت ولم يجد الا صغراً طاهراً فترك التتبع تقليد التتابع في عدم  
 جواز التتبع من الصخرة ولم يصل صلاة فاذا اظهر ابيه التي يقول بها الامام التي في بل تركها  
 تقليد للامام مالك في عدم تجزير تلك الصلاة فقد اخرج تتبع الرضا حتى اخرج عن رتبة التكليف  
 والثاني ان لا يترك حقيقة لا يقول بها احد بان يفتى كما اذا سمع بعض مذهب تقليد للامام الشافعي  
 من الاكتفاء ببعض البعض ولم يعد الوضوء بعد ان من امرأة اجنبية ولم يجد لذة تقليد للامام مالك  
 في عدم النقض بالمس المذكور فقد ترك حقيقة لا يقول بها احد من المجتهدين لان الامام الشافعي هو المذهب  
 وان قال بكفاية سمع بعض الرأس يقول بنقض المس مطلقاً والامام مالك وان قال بعدم نقض الوضوء  
 بالمس المذكور يقول بوجوب المسح لجميع الرأس وهذا الشرط غير متفق عليه فقد ذهب جماعة الاجوازه  
 منهم

منهم صاحب البحر فانه قال في بعض رسائله ومنع العمل بالتلخيص خلاف المذهب كما نقل ذلك  
 شيخنا السيد مرجع من باب الرخصة وفي شرح شيخنا الامام الباجوري منظومة البحار ان بعض الاجماع  
 يقول ما من مذهب الا وفيه قول بجواز التلخيص قال وليس من التلخيص ان يصل على مذهب  
 الا في ان من يصوم على مذهب الامام مالك كما هو الظاهر لان كل مسألة منفصلة عن الاخرى  
 والثالث ان يعتقد ان مقلده ارجح من غيره وهذا ليس بشرط في صحة التقليد على الصحيح  
 فانه متى اعتقد ان مقلده صادق في تقليده فم عليه ان يعتقد ان مذهب مقلده  
 ارجح او مساوي الرابع ان يكون تقليده لحاجة بان لم يكن فيه اهلية الاجتهاد المطلق  
 حتى يحتاج للتقليد وانما اذا لم يحتاج للتقليد بان كان فيه اهلية الاجتهاد المطلق فلا يصح  
 تقليده بل يجب عليه الاجتهاد والافتاء المطلق ان يأخذ الاحكام من الكتاب والسنة  
 كما هو عليه في قوله قال شيخنا الامام الباجوري حفظه الله تعالى وادام الله تعالى نعمه فيقول في قوله

في القول بالبدع الشكوى وروى ابيه بشكواه من طريق ابي المطرف عبد الرحيم بن عيسى قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على يوم خميس مرة صاحته يوم القيمة تحت  
 وقال صدق الله عليه وسلم من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر مرة ولا في خرائن الخيرات  
 وقال سيدنا الشيخ محمد التنوخي الشهير باب المذاهب الشاذ في رضى الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقلت يا رسول الله هل صلاة الله عشر على من صلى عليك مرة واحدة مثل بشرط فيها حضور القلب  
 فقال صلى الله عليه وسلم هو لكل يوم صلى على ولا غافلاً ويعطيه الله من امثال الجبال من  
 الملائكة بعدد مروي تلك الصلاة كل ملك يصلي عليه ويستغفر له وانما اذا كان حاضر القلب  
 فلا يعلم ذلك الا الله تعالى وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه عن ابيه عيسى رضى الله عنه  
 قال اوحى الله عز وجل الى موسى عليه السلام اني فعلت فيك عشرة الاف سمع حتى سمعت كلامي  
 وعشرة الاف لسان حتى اجبتني واحب ما تكون الي واقر به اذا كثرت الصلاة على محمد  
 صلى الله عليه وسلم فافهم اخرج ابي القاسم الفقيه في الرسالة وعنه كعب الاخير قال اوحى الله عز وجل  
 الى موسى عليه السلام في بعض ما اوحى اليه يا موسى انك انك اوتيت من كلامي الى لسانك  
 ومنه وسواس قلبك الى قلبك ومنه رويك الى بدنك ومنه نور بصرك الى عينيك قال نعم يا رب  
 قال انك الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم الحديث في قوله كعب من حلية الاولياء انتهى شرح عبد الله  
 والحاصل ان الوارد في ذلك كثير والامر سهل يسير فينبغي للمحب الصادق الاكثار منها كيف وقد نقل

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في قوله  
 من صلى على يوم خميس مرة صاحته يوم القيمة تحت  
 وقال صدق الله عليه وسلم من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر مرة ولا في خرائن الخيرات  
 وقال سيدنا الشيخ محمد التنوخي الشهير باب المذاهب الشاذ في رضى الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقلت يا رسول الله هل صلاة الله عشر على من صلى عليك مرة واحدة مثل بشرط فيها حضور القلب  
 فقال صلى الله عليه وسلم هو لكل يوم صلى على ولا غافلاً ويعطيه الله من امثال الجبال من  
 الملائكة بعدد مروي تلك الصلاة كل ملك يصلي عليه ويستغفر له وانما اذا كان حاضر القلب  
 فلا يعلم ذلك الا الله تعالى وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه عن ابيه عيسى رضى الله عنه  
 قال اوحى الله عز وجل الى موسى عليه السلام اني فعلت فيك عشرة الاف سمع حتى سمعت كلامي  
 وعشرة الاف لسان حتى اجبتني واحب ما تكون الي واقر به اذا كثرت الصلاة على محمد  
 صلى الله عليه وسلم فافهم اخرج ابي القاسم الفقيه في الرسالة وعنه كعب الاخير قال اوحى الله عز وجل  
 الى موسى عليه السلام في بعض ما اوحى اليه يا موسى انك انك اوتيت من كلامي الى لسانك  
 ومنه وسواس قلبك الى قلبك ومنه رويك الى بدنك ومنه نور بصرك الى عينيك قال نعم يا رب  
 قال انك الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم الحديث في قوله كعب من حلية الاولياء انتهى شرح عبد الله  
 والحاصل ان الوارد في ذلك كثير والامر سهل يسير فينبغي للمحب الصادق الاكثار منها كيف وقد نقل



واما حكمها فقد قال علي بن ابي طالب عليه السلام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة مطلقا  
وعليه كثير من غيرهم وقال الشافعي وهو احد الروايتين عن احمد وبعض المالكية انها فرض في التشهد  
الاخير وعرض هذا بعضهم لبعض الحنفية ايضا لما اذنه ذكر صلى الله عليه وسلم في التشهد ونظر فيه  
بعضهم وهو ظاهر واختلف في وجوبها كليا ذكر او سمع ذكره صلى الله عليه وسلم والذي عليه الجمهور  
من علماء الاربعة الاستحباب واليه ذهب المالك في الاسترخاء واختار واقتار الطحاوي منا  
والاقليل منه غيرنا من كل مذهب كالحلي من الشافعية والخليل من المالكية وابيه بط من  
الحنابلة الوجوب وصححه في المحيط والتمحيص وغيرها واقتاره كثير من المتأخرين حتى قال العيني  
في شرح الجمع وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كليا ذكر اسم الشرف وهو اختيار الطحاوي  
وهو من ذهبنا ايضا لقولنا عليه السلام من تكررت عنده ولم يجعل على فقد جفا في وعادة العلماء على  
الصقوى بالاستحباب وعند ذلك الفقهاء ابو التيمم من فروض الكفاية بناء على قول الطحاوي  
وقد اختلف علم ذلك هل يتداخل بالتكرار في مجلس ام لا اختلف الترجيح والاقرب الثاني  
لانها من حقوق العباد ولانها اقل فيها يتم هل يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه  
اولا في بعض شروح الهداية لا يجب وعندنا انها واجبة عليه في الصلاة كذا في القول البديع للشافعي  
وقال في البحر بعد ان حرر الكلام فيها وبهذا ان الصلاة تكون فرضا وواجبا سنة ومسجبة  
ومكرهه فالاول في العمرة والثاني كليا ذكر على الصحيح والثالث في الصلاة والرابع في جميع  
اوقات الامكان والي من في الصلاة في غير التشهد في القعود والافير بقوله الفقهاء كانه اقدم  
وزاد سادس وهو الحرة عند فعل محرم كشره فخر وعند فتح الفقاعي دخوله فاذا ذكر في محله وتمة  
الاحكام في حفظها فمن ارادها فعليه بكتا بنا جوارب القلوب في ذلك المصير

اقتضى ابراهيم عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتيار جل مسلم  
لم يكن عنده صدقة فيقل في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات  
والمسلمين والمسلمات فانها لرسالة انتمي فاعل على من الله عنه من صد على النبي صلى الله عليه وسلم  
بهذه الكلمات فقد صلى بصلوة جميع الخلائق فان يقول صلوات الله وسلامه وبركاته عليه وجميع خلقه  
عليه وسلم في يوم اواحياء عليه وعليهم السلام ورحمة الله وبركاته وقال من صلى هذه كل يوم ثلاث مرات  
وبوم الجمعة فارة مرة عشرة اتق الله يوم القيمة في راحة رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذه الدعاء الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على راض الله عنها لما اشتد به الحال وهو هذا اللهم اقدر في قلبي  
رجال واقطع رجائي عن سواك حتى لا ارجد احدا غيرك

سئل عما جاء في قصة الخضر مع سيدنا موسى عليه السلام كما في البخاري من حديث ابي بن كعب  
الصحابي من قوله في حديث القصة قام موسى فطعنا في بني اسرائيل فسئل اهل الناس اعلم فقال انا اعلم  
فغيب الله عليه حيث لم ير في العلم اليقيني فاوحى الله اليه ان عبد الله ان عبد الله بمجمع البحرين هو اعلم منك  
ومن قول السيد الكليم عليه السلام في الصلاة والتسليم عند الاجتماع به هل اتبعك على ان تعلمني  
ما علمت رندا وقول الخضر يا موسى اني اعلم من علم الله علمه انت وانت على علم  
عليك ان تعلم لا اعلم فان ذلك بظاهرة مشكل فان الخضر لا يعلم من شئبه احبنا وامانا ولنا وعلى  
كليمها فلا يبلغ رتبة المرسل حتى يرشده ويكون اعلم منه ومن المعلوم ان موسى انما ذهب اليه  
ليتعلم منه العلم فكان من الواجب على الخضر ان يظهر له علما يمكن تعلمه وهذه المسائل  
الثلاثة التي قصها الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم لا يمكن تعلمها في الفأدة في ذكرها والفاظها

ان الكلام على هذا الحديث قد اوضحه البدر العيني في شرحه والادام القسطلاني في شرحه في  
وملخص ذلك ان قوله تعالى هو اعلم منك بتعين حمله على ان الله بنى لخصه كما يدل عليه قول الخضر الات  
اني اعلم من علم الله الاتق علمه لا تعلم انت الاخره ولا ريب ان موسى افضل من الخضر بما اختلفوا به  
من الرسالة وسماع الكلام والقرابة وان انبياء بني اسرائيل كلهم داخلون تحت شريعتي  
وفي طوبى بحكم نبوة حتى عيسى عليه السلام وغاية الخضر عليه السلام انه كواحد من  
انبياء بني اسرائيل وطلب موسى التعليم منه لا ينافي رتبته وكونه صاحب شريعة ان يتعلم من غيره  
ما لم يكن شرطا في ابواب الدين فان الرسول ينبغي ان يكون اعلم من ارسل اليه فيما بعث به من اصول الدين  
وفروعه لا مطلقا وقد راي موسى في ذلك غاية التواضع والادب وقول الخضر اني اعلم من الله تعالى  
علمه لا تعلم انت وانت اعلم علمه الاتق لا اعلم واجب التاويل فان الخضر كان يعلم من علم  
الشرع ما لا غنى للمكلف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا يد منه كما يتد عليه القسطلاني  
وسكت عن التاويل ولعل العلم الذي لم يعلمه السيد الكليم ما خرج عن اصول الدين وفروعه مما لا  
يعلم الا بتوفيق الله تعالى وهو بعض علم الغيب كما في المسائل الثلاثة واشباهها والعلم الذي لا يعلم  
الخضر هو ما زاد على غنى للمكلف عنه من افراد علوم الشريعة والجواب عن قول السائل كان  
من الواجب على الخضر ان يظهر له علما الى اخره هو ان العلم بظواهر الاشياء يمكن تحصيلها  
بنار علم معرفة السرائع الظاهرة واما العلم ببواطن الاشياء مما يمكن تحصيله بنار على تصفية





وتجريد النفس وتطهير القلب عن العلايق الجسدانية وبهذا المعنى قال تعالى في صفة الخضر  
علمناه من لدنا علماً قال البيضاوي في تفسيره أي عما يختص بنا ولا يعلم إلا بتوفيقنا وهو  
علم الغيب ثم إن موسى عليه السلام لما كملت مرتبته في علم الشريعة بعينه الله إلى الخضر ليعلم موسى  
أن حال الدرجة في أن ينتقل الإنسان من علوم الشريعة البينية على الظواهر إلى علوم البواطن  
البينية على الأسرار على البواطن والتطلع على حقايق الأحوال وحاصل ذلك أن الخضر عليه السلام  
كان مخصوصاً بالوقوف على بواطن الأشياء وبالأطلاع على حقايقها كما هي عليها في نفسها  
فكان مخصوصاً ببناء الأحكام الحقيقية على تلك الأحوال الباطنة وأما موسى عليه السلام  
فما كان كذلك بل كانت أحكامه بينية على ظواهر الأحوال والمراد منه مجمع البحرين ملحق بحري  
فارس والروم من جهة الشرق أو بآفريقيا وطلحي والعبس من الدنوع محمول على ما  
يليق به فيحمل على أنه لم يرض منذ ذلك أو على أنه آخذه به فإن العتب الذي هو تغيير النفس  
مستحيل على الدنوع وظن ابن بطال في سره أن المقصود من الحديث التنبيه على أن  
الضباب من موسى كان ترك الجواب وإن يقول لا أعلم وليس كذلك بل رد العلم إلى  
الدنوع فتعين إجابته أو لم يجب فإن إجابته قال الأمر كذا والله أعلم وإن لم يجب قال  
الله أعلم ومن هنا تأدب المفتيون في أجوبتهم بقولهم والله أعلم كما ذكره البدر العيني  
فلو قال موسى أنا والله أعلم لكان صواباً وإنما وقع الموافقة باقتضاره على أن أعلم  
وأما عتب الله عليه تنبيهها له وتعليمها لمن بعده وكيفية يقتدي به غيره في تركيبة نفسه <sup>وأصل العلم</sup>  
فبذلك قال العيني وإنما الجار موسى للخضر للتأديب لا للتعليم وفي هذا القدر كفاية <sup>والعلم</sup>  
ويجوز في زماننا القيام لله أفل من الأعيان والأكابر والخطبة بنور الدين وجمال الدين وغير ذلك من النفوس  
والأعراض عنه الأسماء والملكنى والمكاتبات بالنفوس أيضاً كل أحد على قدره وتسطيرهم الآن بالملوك  
وتحريمه العاقل والتعبد لله المكنتب إليه بالمجلس العالي والشايع والجناب وتحوذ ذلك منه الأوصاف العرفية  
وانواع من الخطبة للملك فهذا كله من الأمور العادية لم يكن في السلف وفي اليوم نفعل في المكرمات وهو جار  
ما هو به فيكون بدعة ولقد حضرت يوماً عند عز الدين به عبد السلام رحم وكا به من أعيان العلماء وأولى الجدة  
في الدين والنبات على الكتاب والسنة فقد كنت إليه فتيماً فيها ما تقول أئمة الدين في القيام الذي أهدوا <sup>والعلم</sup>  
مع أنه لم يكن في السلف بل يجوز أو لا يجوز وحرم فكتب رضائهم في الفتيا قال رسول الله لا تبأعضوا ولا تبالوا  
ولا تبايروا ولا تقاتلوا ولا تبايعوا ولا تبايعوا ولا تبايعوا ولا تبايعوا ولا تبايعوا ولا تبايعوا  
بوجوبه ما كان بعداً انتهى